



# العراق: تحقيق الاستقرار في قضاء سنجان المتنازع عليه

تقرير الشرق الأوسط رقم 235 | 31 أيار/مايو 2022

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters

**International Crisis Group**

Avenue Louise 235 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • [brussels@crisisgroup.org](mailto:brussels@crisisgroup.org)

*Preventing War. Shaping Peace.*

## جدول المحتويات

الملخص التنفيذي.....	i
I. مقدمة .....	1
II. الصراع على سنجار .....	2
أ. هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وصعود حزب العمال الكردستاني.....	2
ب. وصول الجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران إلى شمال العراق .....	4
ج. الحشد، وحزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار – زواج مصلحة؟.....	5
د. إيران وتركيا: على مسار الاصطدام؟.....	6
III. اتفاق سنجار .....	9
أ. الخلفية.....	9
ب. أحكام الاتفاق .....	9
ج. استقبال الاتفاق .....	10
IV. إنجاح الاتفاق.....	12
أ. تعيين قائمقام.....	12
ب. تأمين القضاء .....	13
1. صراع بغداد للتمكن من فرض نفسها.....	13
2. تأسيس قوة الشرطة المحلية.....	14
3. البند الأكثر إشكالية.....	15
ج. التحرك قديماً لإعادة الإعمار بمدخلات من المجتمع المحلي.....	16
V. الخلاصة .....	17
الملاحق	
أ. خريطة سنجار .....	18
ب. نص اتفاق سنجار.....	19
ج. عن مجموعة الأزمات الدولية.....	21
د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2019.....	22
هـ. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية.....	24

## الاستنتاجات الرئيسية

**ما الجديد؟** في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وقّعت بغداد وأربيل اتفاقاً يهدف إلى تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار العراقي من خلال إدارة وهيكلية أمنية جديدتين من شأنهما أن تسمحاً بعودة النازحين. إلا أن الاتفاق لم يُنجز إلا جزئياً. فتركيا تكثف قصفها لحزب العمال الكردستاني والمجموعات المرتبطة به في المنطقة.

**ما أهمية ذلك؟** مع مرور الوقت دون التوصل إلى ترتيب عملي لحكم سنجار وتحقيق الأمن فيه، فإن الحوافز بالنسبة لأهل سنجار النازحين الذين يعيشون في مخيمات بئسة للعودة إلى بيوتهم باتت تتضاءل. وفي هذه الأثناء، فإن تصاعد حدة العنف يخاطر بجر القضاء إلى صراع القوى بين تركيا وإيران.

**ما الذي ينبغي فعله؟** ينبغي على بغداد وأربيل تنفيذ أحكام الحوكمة، والأمن وإعادة الإعمار في اتفاق سنجار في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تعالجا إخفاقهما، عند التوصل إلى الاتفاق، في تأمين مشاركة وموافقة المجموعات العراقية المسلحة الفاعلة على الأرض من خلال استشارتها واستشارة ممثلي المجتمع المدني السنجاري حول كيفية إنجاح الاتفاق.

## المخلص التنفيذي

بعد نحو سبع سنوات من تمكّن تحالف غير وثيق مكوّن من مجموعات مسلحة وقوات من إقليم كردستان وبعطاء جوي أميركي من إخراج تنظيم الدولة الإسلامية من سنجار، فإن الوضع هناك ما يزال متوتراً. سنجار، الذي كان في وقت من الأوقات قضاءً هادئاً في الزاوية الشمالية الغربية البعيدة من العراق، بات يواجه مشاكل كبيرة، مع افتقار إدارته المحلية للشرعية، وإخفاق خدماته العامة في تلبية التوقعات وتوقف عملية إعادة الإعمار فيه. ثمة مجموعة متفرقة من الجماعات المسلحة تبقي المنطقة غير آمنة، وهو الوضع الذي يترك 70 بالمئة من سكانه في حالة نزوح. وتنتشر الأغلبية العرقية – الدينية الإيزيدية، التي استهدفت في هجوم أقرب إلى الإبادة الجماعية شنه تنظيم الدولة الإسلامية عليها في عام 2014، في سائر أنحاء الشمال الغربي (وفي المنفى) وتعاني من الانقسام السياسي. في عام 2020، توصلت الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق لتحقيق الاستقرار في سنجار، لكن المتابعة تباطأت، وهددت الصدامات التي جرت في أيار/مايو بين الجيش وإحدى الميليشيات المحلية إلى تقويضه بشكل كامل. سيتعين على أطراف الاتفاق العمل مع سكان سنجار لتعزيز الدعم للاتفاق والإشراف على تنفيذه، بشكل يسمح بعودة النازحين.

حتى قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014، كان قضاء سنجار رهينة مواجهة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل بسبب وضع الإقليم كمنطقة متنازع عليها (أي منطقة تدعي كلا الحكومتان السلطة عليها). ينص الدستور العراقي لعام 2005 على عملية مصممة لتسوية الادعاءات المزوجة بالحق بالمناطق المتنازع عليها. إلا أن حكومة كردستان، وخصوصاً المكوّن الأكثر قوة فيها وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني، سعت منذ وقت طويل إلى السيطرة على المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك سنجار، كمقدمة لضمها إلى إقليم كردستان. ودخل مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات البشمركة التابعة له إلى سنجار في عام 2003، واستمالوا ووظفوا النخب المحلية لأداء مهام الحوكمة الروتينية. إلا أن الحزب لم يحقق شعبية تذكر هناك. وبوجه خاص، عامل الإيزيديين بوصفهم أكراداً، وبذلك حرّمهم فعلياً من الهوية المميزة للجماعة وزرع بذور الاستياء في أوساطهم.

حوّل هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على الإيزيديين في آب/أغسطس 2014، سنجار إلى بؤرة تجتمع لطيف واسع من الجماعات المسلحة. وتمثلت إحدى هذه الجماعات في حزب العمال الكردستاني – وهو مجموعة كردية متمردة تصنفها تركيا (وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) تنظيمياً إرهابياً. كان حزب العمال الكردستاني قد بحث عن مكان آمن في شمال العراق، رغم أن وجوده كان يقتصر بشكل عام على جبال قنديل قبل عام 2014 ومنطقة من قضاء مخمور حيث يقع مخيم للاجئين الأكراد من تركيا. لكن بعد أن سحب الحزب الديمقراطي الكردستاني قوات البشمركة التابعة له عندما شن مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً على المنطقة، تدخلت جماعات تابعة لحزب العمال الكردستاني - بعطاء جوي أميركي - وتمكنت من إنقاذ الناجين وصد تنظيم الدولة الإسلامية تدريجياً. ثم، في أواخر عام 2015، أرسلت الولايات المتحدة مرة أخرى طائراتها الحربية لمساعدة خليط من الجماعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني (وحدات حماية الشعب السورية، ووحدات مقاومة سنجار التي أسست حديثاً) والبشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني على طرد تنظيم الدولة الإسلامية بشكل كامل. وعلى مدى العامين التاليين، ظل إقليم سنجار بشكل عام تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي هيمن على الشمال الشرقي وأيضاً على بلدة سنجار، وحزب العمال الكردستاني، الذي تركز وجوده في جبل سنجار والشمال الغربي.

في عام 2017، تغير الوضع في شمال العراق مرة أخرى، حيث أعاد تصعيد الحملة المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية بدعم من الولايات المتحدة القوات الاتحادية العراقية إلى الشمال، وانضمت إليها مجموعات الحشد الشعبي شبه العسكرية التي تتكون بشكل رئيسي من عراقيين من أجزاء أخرى من البلاد. فتمت استعادة الموصل، آخر مدينة كانت واقعة تحت سيطرة الدولة الإسلامية. ثم مضى الحشد أبعد من ذلك. فبعد أن أحدث استفتاء على الاستقلال نظمته حكومة إقليم كردستان رد فعل عكسي، تم إخراج الحزب الديمقراطي الكردستاني من سنجار والاكتهاف بتعاون مضطرب مع مكونات الحزب وفروعه والمجموعات المرتبطة به المقيمة هناك.

تتسم ترتيبات الحوكمة الناجمة عن ذلك بالعشوائية وانعدام الفعالية. إذ يتمتع الحزب الديمقراطي الكردستاني بتفويض رسمي لحكم سنجار، لكنه يمارس هذا التفويض من خارج القضاء، وحتى من خارج محافظة نينوى التي تقع فيها سنجار، أي من محافظة دهوك المجاورة. داخل سنجار، عين الحشد قائمقام بديل ومدراء نواح دون مباركة الحكومة الاتحادية، في حين أنشأت وحدات حماية الشعب، التي تتكون غالباً من إيزيديين عراقيين إضافة إلى عدد قليل من العرب الذين حملوا السلاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ذراعاً حاكماً –

"الإدارة الذاتية في سنجار" – تسعى لأداء بعض الوظائف البيروقراطية، لكنها تفترق إلى السلطة والقدرة على أدائها.

في هذه الأثناء، وبسبب المجموعات المسلحة التي يستضيفها قضاء سنجار فإن القضاء يجد نفسه على نحو متزايد في وسط المواجهة بين تركيا وإيران. إيران تدعم الحشد، في حين أن تركيا تسعى إلى القضاء على حزب العمال الكردستاني الذي ترى فيه تهديداً لأمنها القومي. عندما انسحب مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 2017، فقدت تركيا – التي تتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في محاربة حزب العمال الكردستاني – فقدت شريكها الرئيسي على الأرض في سنجار. وهكذا صعدت الضربات الجوية التي كانت تشنها أصلاً على مخابئ حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وضربت قواعد لوحدة حماية الشعب تستضيف كوادر من حزب العمال الكردستاني في سنجار أيضاً. من وجهة نظر تركيا، فإن القادة الكبار في وحدات حماية الشعب هم أنفسهم أعضاء في حزب العمال الكردستاني. وقد أصبحت هذه الهجمات سمة منتظمة لبيئة أمنية هشة أصلاً. وقد أوجد الحشد وحزب العمال الكردستاني (مع المجموعات التابعة له) أرضية مشتركة في مواجهة تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني – الحشد لأنه يسعى إلى الحصول على موطنٍ قدم أكثر ثباتاً في الشمال، فإنه يعد الوجود العسكري التركي هناك احتلالاً ويرفض ادعاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بحقه في سنجار، وحزب العمال الكردستاني لأنه يسعى إلى العثور على ملاذ آمن في شمال العراق.

وسعيًا من الأمم المتحدة إلى وضع القضاء على مسار أفضل، فإنها توسطت في التوصل إلى اتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بين بغداد وأربيل يهدف إلى ملء الفراغ الأمني والإداري في مرحلة ما بعد وجود تنظيم الدولة الإسلامية من خلال الجمع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان معاً في إدارة سنجار، وتحت السلطة الكلية لبغداد. لكن حتى الآن دخلت أجزاء فقط من الاتفاق حيز التنفيذ، بالنظر إلى أنه أخفق في أن يأخذ بالحسبان المناظير المختلفة للجهات الفاعلة المسيطرة على الأرض – أي وحدات حماية الشعب ومجموعات الحشد المختلفة. وحدات حماية الشعب، بما في ذلك الإدارة الذاتية لسنجار، ترفض الاتفاق، الذي لا يكفي بعدم ذكر دورها في القضاء، بل يحظر وجودها بشكل كامل. وفي حين أن الحشد، الذي يخضع رسمياً لسلطة رئيس الوزراء العراقي، طرف منفذ للاتفاق، فإن الكثير من المجموعات الشيعية التي تكوّن النواة الصلبة للحشد تنظر إلى الحكومة على أنها منحازة ضدها في السعي إلى نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات النظامية الخاضعة لوزارتي الدفاع والداخلية. اتضحت الطبيعة العاجلة لتسريع التنفيذ الكامل للاتفاق في أيار/مايو، عندما اندلعت اشتباكات بين الجيش ووحدات حماية الشعب في إحدى النواحي التابعة لقضاء سنجار. وفي حين أن مثل تلك المواجهات تبدو متقطعة، فإنها تكشف عن تحدٍ لم تتم معالجته، والمتمثل في مصير وحدات حماية الشعب، التي وإن كانت مرتبطة بمجموعة خارجية فإن حزب العمال الكردستاني يتكون أفراده هو نفسه من سنجاريين، أي مواطنين عراقيين لديهم هواجس محلية مشروعة. وهكذا، فإن هذا الملف يستحق معالجة حساسة، وليس إلى لجوء الجيش إلى استخدام المطرقة في كل مكان يرى فيها مسماراً أعوج.

ومن أجل معالجة التأخير الخطير في إنفاذ اتفاق سنجار فعلياً، ينبغي على بغداد وأربيل العمل باتجاه درجة أكبر من قبول الاتفاق من قبل طيف واسع من الجماعات المسلحة المحلية وممثلي المجتمعات المعنية. فيما يتعلق بالجانب المدني، ينبغي على الحكومة أن تعين مكلفاً بأعمال القائم مقام حالياً، وإجراء مشاورات وثيقة مع سلطات أربيل وقادة المجتمع المحلي في سنجار لتعيين شخص إيزيدي مناسب وغير منحاز سياسياً من سنجار. على الجبهة الأمنية، ينبغي على الحكومة الاتحادية الابتعاد عن مقاربتها القتالية، والانخراط في حوار مباشر مع وحدات حماية الشعب بشأن تحديات مثل إنشاء قوة شرطة محلية والسعي إلى إدماج مقاتليها (وأعضاء المجموعات المسلحة الأخرى) في قوات الدولة. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق أن تساعد في إنجاح هذه الإجراءات من خلال إرسال مراقبين مدنيين دوليين ومستشارين تقنيين للإشراف على العملية.

بغداد/بروكسل، 31 أيار/مايو 2022

## العراق: تحقيق الاستقرار في إقليم سنجار المتنازع عليه

### I. مقدمة

سنجار قضاء في شمال العراق يبعد 120 كم غرباً عن الموصل، عاصمة محافظة نينوى، على الحدود السورية. ويشكل القضاء مفترق طرق تاريخي بين العراق وبلاد الشام، وهو منطقة زراعية بشكل رئيسي تحيط بجبل سنجار وبمدينة صغيرة تحمل الاسم نفسه. سكانه متنوعون إثنيًا ودينيًا، حيث يضم مكونات من العرب المسلمين السنة، والأكراد السنة، والأشوريين المسيحيين وعدد قليل من العرب الشيعة. إلا أن أغلبية سكانه من الإيزيديين، وهي مجموعة إثنية – دينية متميزة منتشرة في شمال العراق وشمال سورية أيضاً.<sup>1</sup> والقضاء جزء مما يشير إليه الدستور العراقي لعام 2005 بالمناطق المتنازع عليها، وهي أربعة عشر منطقة إدارية موزعة بين أربع محافظات تدعي حكومة إقليم كردستان حقها فيها لكنها تقع اسمياً تحت سلطة الحكومة الاتحادية. وما يزال وضع هذه المناطق غير محسوم، لكن الكثير من المناطق، بما في ذلك سنجار، وقع بحكم الأمر الواقع تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003. ظل قضاء سنجار بشكل عام غير متنازع عليه من قبل قوى أخرى، بما فيها الجيش الاتحادي، حتى وصول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية في عام 2014.

في ذلك العام، وقع سكان سنجار ضحية بعض أسوأ الفظاعات التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية مع توسيعه للخلافة التي ادعى تأسيسها والتي لم تعمر طويلاً والتي امتدت عبر الحدود بين البلدين. واستهدف الجهاديون على نحو خاص الإيزيديين، الذين يعتبرونهم هراطقة، بهجوم وحشي على نحو خاص. قام مقاتلو تنظيم الدولة بقتل الرجال الإيزيديين حيثما وجدوهم واستعدوا النساء والفتيات، اللاتي انتهى أمر كثيرات منهن معتقلات في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة في العراق وسورية، حيث عانين من انتهاكات جنسية فظيعة. وما يزال آلاف الإيزيديين نازحين في مخيمات في سائر أنحاء شمال غرب العراق.<sup>2</sup>

منذ أواخر عام 2014، بدأ تحالف من القوات العراقية والكردية، بما فيها ميليشيات إيزيدية وغير إيزيدية تم حشدتها من سكان القضاء، بإخراج تنظيم الدولة الإسلامية من سنجار بدعم جوي من الولايات المتحدة. ومنذ اكتمل ذلك الجهد، والقضاء محكوم عبر ترتيبات رسمية وغير رسمية شاركت فيها حكومة إقليم كردستان (والتي عملت من خارج القضاء)، وميليشيات مرتبطة بإيران والذراع السياسي لمجموعة مسلحة محلية إيزيدية. في تشرين الأول/أكتوبر 2020، توصلت الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل إلى اتفاق يهدف إلى توحيد عملية الحوكمة وتشجيع النازحين على العودة إلى بيوتهم من خلال استعادة الاستقرار إلى القضاء. غطى الاتفاق ثلاث نقاط رئيسية هي: الإدارة، وإدارة الأمن وإعادة الإعمار.

يقيم هذا التقرير الوضع في سنجار بعد عام ونصف من اتفاق تحقيق الاستقرار. ويبرز نقاط الضعف في الاتفاق التي أفشلت تحقيق رؤيته حتى الآن قبل تقديم بعض العلاجات لمشاكله. يستند التقرير إلى عمل ميداني واسع في القضاء، وكذلك في بغداد، ودهوك، وأربيل والسليمانية. وبنيت أيضاً على الأبحاث السابقة التي أجرتها مجموعة الأزمات على سنجار وغيرها من المناطق المتنازع عليها، خصوصاً منذ توسع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 لكن أيضاً بالعودة إلى غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الإيزيديون من سكان شمال بلاد ما بين النهرين الأصليين. معظمهم، ويقدر عددهم بـ 500,000 – 650,000، يعيشون في العراق، ويتركزون في سنجار، وشيخان، وتل كيف، ويعيشية؛ وبعضهم يعيشون في شمال سورية، وكثيرون آخرون متفرقين في بلدان الشتات. رغم أنهم يتحدثون الكردية، فإنهم لا يعدون أنفسهم أكراداً بالضرورة. انظر Birgül Açıkyıldız, *The Yazidis: The History of a Community, Culture and Religion* (London, 2014).

<sup>2</sup> انظر، بين مصادر أخرى، Mara Redlich Revkin and Elisabeth Jean Wood, "The Islamic State's Pattern of Sexual Violence: Ideology and Institutions, Policies and Practices", *Journal of Global Security Studies*, vol. 6, no. 2 (June 2021).

<sup>3</sup> انظر بين تقارير أخرى، تقارير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: رقم 183، كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار، 20 شباط/فبراير 2018؛ ورقم 215، إصلاح الوضع الأمني في كركوك، 15 حزيران/يونيو 2020؛ ورقم 194، إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ ورقم 88، العراق والأكراد: اضطراب على خط التماس، 8 تموز/يوليو 2019؛ ورقم 56، العراق والأكراد: بوادر معركة تختتم حول كركوك، 18 تموز/يوليو 2006.

## II. الصراع على سنجار

تبنى اتفاق سنجار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر 2020 مقارنة من القمة إلى القاعدة افترضت أن الطرفين الموقعين على الاتفاق – الحكومتين في بغداد وأربيل – ستكونان قادرتين على تطبيق أحكامه. لكن في حين أن الحكومتين تتمتعان بالسلطة القانونية لتسجيل التزاماتهما في الاتفاق، فإن أياً منهما لا تمتلك القوة السياسية ولا المشاركة المحلية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ. وبالتالي، لم يُفرض الاتفاق إلى تغيير كبير باستثناء توسيع نطاق السيطرة والسلطة على الأراضي التي تتمتع بها القوات الاتحادية في القضاء. إن فهم أسباب تعثر الاتفاق يتطلب العودة إلى كيفية نشوء العلاقات التي كانت سائدة بين الجهات الفاعلة من غير الدولة والقوى الإقليمية منذ عام 2014.

### أ. هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وصعود حزب العمال الكردستاني

غيّرت الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية ديناميكيات القوة في جميع مناطق العراق التي تمت استعادتها من التنظيم الجهادي، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها. وتتمثل إحدى الديناميكيات الرئيسية في الخصومة والتنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني، وهي التي رجحت ميزان القوى لصالح الطرف الأخير.

الحزب الديمقراطي الكردستاني، حاله كحال تركيا، ينظر إلى حزب العمال الكردستاني بوصفه تهديداً، وقد عمل منذ وقت طويل مع أنقرة لتقليص قدرات الحزب في شمال العراق. لكن بداية من عام 2014، ولدت حملة تنظيم الدولة الإسلامية في شمال العراق ضغوطاً قوضت أهداف الشراكة بين تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني. فانسحاب الحزب السريع من سنجار مع وصول مقاتلي تنظيم الدولة عام 2014 ترك السكان منكشفين أمام هجمات الإبادة الجماعية الجهادية. في هذه الأثناء دعا الخصم الرئيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان قد نسج علاقات صداقة منذ وقت طويل مع حزب العمال الكردستاني، دعا الأخير لدعمه في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في جميع المناطق المتنازع عليها، وخصوصاً في كركوك.<sup>4</sup>

في آب/أغسطس، تدخل حزب العمال الكردستاني لإنقاذ الإيزيديين الهاربين من فظاعات تنظيم الدولة الإسلامية، فأرسل مقاتلين من التنظيم السوري التابع له، وحدات حماية الشعب، عبر الحدود السورية – العراقية إلى سنجار. حتى ذلك الحين، لم يكن لحزب العمال الكردستاني وجود مادي في القضاء، بل متعاطفين وحسب يعتقدون الفلسفة السياسية لزعيمه عبد الله أوجلان، التي كان حزب العمال الكردستاني ينشرها عبر منظمة محلية هي تافدا.<sup>5</sup>

كان ظهور وحدات حماية الشعب نعمة ربانية لأولئك الذين نجوا من هجوم تنظيم الدولة الإسلامية. إذ ساعد مقاتلو الوحدات السكان الناجين على عبور ممر فتحوه من جبل سنجار (في مركز القضاء) إلى سورية، ومن ثم، عبر المعبر الحدودي فيشخابور إلى الشمال، العودة إلى كردستان العراق، حيث قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بتوطين معظم الإيزيديين في مخيمات. ظلت بعض العائلات لاجئة في سورية وحمل كثير من الشباب الإيزيدي السلاح ضد تنظيم الدولة في سورية مع وحدات حماية الشعب قبل الانضمام إلى القتال لتحرير سنجار بعد سنة من ذلك، في عام 2015، عندما أنشأ حزب العمال الكردستاني تنظيمًا مرتبطاً به في العراق هو وحدات مقاومة سنجار.<sup>6</sup>

بينما كانت هذه الأحداث تتكشف في العراق، انهارت المفاوضات بين تركيا وحزب العمال الكردستاني بسبب ضغوط الحرب الأهلية السورية في الجوار. وتزامن انهيار الهدنة التي دامت عامين في تموز/يوليو 2015 مع تصاعد العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية. وكان تحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ضم وحدات حماية الشعب في طليعة هذا الجهد. أنقرة، التي ترى في وحدات حماية الشعب امتداداً لحزب العمال الكردستاني، اعتبرت أن الدعم الغربي للوحدات يضاعف من تهديد حزب العمال الكردستاني.<sup>7</sup> وبحلول عام 2015، كان حزب العمال الكردستاني قد رسخ وجوده في شمال شرق سورية من

<sup>4</sup> Galip Dalay, "Kurdish Politics amid the Fight against ISIS: Can a Common Cause Surmount Old Rivalries?", Al Jazeera Center for Studies, 7 February 2016.

<sup>5</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات، كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار، مرجع سابق.

<sup>6</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في وحدات مقاومة سنجار ونشطاء إيزيديين، سنجار وأربيل، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>7</sup> للمزيد بشأن رد فعل تركيا على هذه التطورات، انظر Berkay Mandraci, "Turkey's PKK Conflict: A Regional Battleground in Flux", Crisis Group Commentary, 18 February 2022.

خلال وحدات حماية الشعب. ومباشرة عبر الحدود، كان يوسع وجوده في شمال غرب العراق من خلال وحدات مقاومة سنجان المؤسسة حديثاً.

عندما بدأ الدعم الأميركي للعمليات العسكرية لتحرير قضاء سنجان في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، لعب حزب العمال الكردستاني دوراً مرة أخرى. إذ اقترب مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني من سنجان من الشمال، وعملوا جنباً إلى جنب، ولو مع حدوث بعض الاحتكاكات، مع حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجان. طهروا شمال القضاء من عناصر تنظيم الدولة، ومضوا نحو الطريق الرئيسي الممتد من الموصل إلى الحدود السورية، إلى جنوب بلدة سنجان مباشرة. لم يتقدموا أبعد من هذه النقطة، وبالتالي ظلت البلدة ضمن مدى مدفعية تنظيم الدولة في القرى الجنوبية للقضاء من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وحتى نهاية عام 2017، عندما استعادت القوات الاتحادية تلك المناطق أيضاً. لم يساعد الجهد المشترك بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لتحرير البلدة كثيراً في تخفيف حدة التوترات بين المجموعتين اللتين سيطرتا على مناطق مختلفة – الأولى في الشمال الغربي وفي جبل سنجان، والثانية في الشمال الشرقي ومدينة سنجان – وفي عدة مناسبات تقاتلتا فيما بينهما في صدامات مباشرة. هذا الصراع منع الكثير من السكان النازحين من العودة.<sup>8</sup>

الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في عام 2017 زعزع آلية الحكم في سنجان مرة أخرى، رغم احتفاظ حكومة إقليم كردستان بالسلطة الرسمية التي منحها إياها بغداد على القضاء. الحكومة الاتحادية التي شعرت بالغضب من إجراء الاستفتاء أرسلت الجنود والمجموعات الشيعية شبه العسكرية لإخراج الحزب الديمقراطي الكردستاني من المناطق المتنازع عليها. في تشرين الأول/أكتوبر، وخشية حدوث صدامات مع هذه القوات، انسحب الحزب من سنجان مرة أخرى، ونقل طواقمه الإدارية شمالاً إلى محافظة دهوك.<sup>9</sup> ومن هذا البعد، يستمر في إدارة القضاء ولو بشكل غير وثيق.

بعد أكثر من سبع سنوات من هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على جبل سنجان، فإن الكثير من الإيزيديين – حتى أولئك الذين ما زالوا نازحين في إقليم كردستان وبالتالي تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني – يعبرون صراحة عن تقديرهم لحزب العمال الكردستاني وأعضائه على جهود إنقاذهم في آب/أغسطس 2014. كما يؤنبون الحزب الديمقراطي الكردستاني على الانسحاب المفاجئ من القضاء في عام 2014 والانسحاب مرة أخرى في عام 2017، ويشخصون الانسحاب الأخير على أنه فعل الخيانة الثاني الذي أكد افتقار الحزب إلى الالتزام بقضاء سنجان وسكانه. إحدى أعضاء وحدات المقاومة النسائية في وحدات مقاومة سنجان، ممن حملن السلاح بعد أن قتل تنظيم الدولة الإسلامية عدداً من أقاربهن، شرحت أنه إضافة إلى إخراج الجهاديين من القضاء، "فإننا بحاجة إلى مساهمة الحزب الديمقراطي الكردستاني". وأضافت: "عليهم أن يعترفوا بالجرائم التي ارتكبت ضدنا نتيجة انسحابهم، وإلا فإننا لن نسمح لهم بالعودة إلى سنجان".<sup>10</sup>

يشعر الإيزيديون بالألفة حيال حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب لأسباب أخرى أيضاً. فعلى عكس الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما يقول كثير من الإيزيديين، فإن هذه المجموعات لم تحاول فرض الهوية الكردية عليهم.<sup>11</sup> قائد سابق لوحدات مقاومة سنجان استذكر اجتماعاً عقد في عام 2016 طالب فيه نظيره من الحزب الديمقراطي الكردستاني بخضوع وحدات مقاومة سنجان لسلطة البشمركة لأنها (من وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني) كردية أيضاً.<sup>12</sup> كثير من الإيزيديين لا ينظرون إلى أنفسهم على هذا النحو، رغم أن الكردية هي اللغة الأم لمعظمهم. وعلى هذه الخلفية، شرح ناشط إيزيدي أن التوجه العلماني لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب يعد متنفساً بالنظر إلى الاضطهاد الذي عانى منه الإيزيديون على أيدي المسلمين، في إشارة ليس إلى تنظيم الدولة الإسلامية وحسب بل أيضاً إلى العرب والأكراد المحليين (ومعظمهم من المسلمين السنة).<sup>13</sup>

لكن في حين أن حزب العمال الكردستاني وأعضائه يتمتعون بتعاطف واسع النطاق في أوساط الإيزيديين، فإنهم يفتقرون إلى القدرات الإدارية التي أخذها الحزب الديمقراطي الكردستاني معه عندما انسحب من

<sup>8</sup> تقرير مجموعة الأزمات، كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجان، مرجع سابق.

<sup>9</sup> أجبر الخوف من الصدامات مع القوات الاتحادية بشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الخروج من القضاء. واختار الحزب الديمقراطي الكردستاني سحب إدارته المدنية أيضاً، متبعاً نموذجاً أسسه في جميع المناطق المتنازع عليها حينذاك. انظر تقرير مجموعة الأزمات، إصلاح الوضع الأمني في كركوك، مرجع سابق.

<sup>10</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2022.

<sup>11</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين ونازحين إيزيديين، دهوك، سنجان وأربيل، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير

2022.

<sup>12</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد القادة السابقين لوحدات مقاومة سنجان، بغداد، شباط/فبراير 2022.

<sup>13</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط إيزيدي، أربيل، شباط/فبراير 2022.



القضاء في عام 2017. أنشأت وحدات مقاومة سنجان نظاماً على أنموذج الحزب الديمقراطي الكردستاني في الإدارة الذاتية بعد مساعدته في تحرير سنجان عام 2015. وظلت هذه الهيكلية موجودة إلى جانب الإدارة الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني حتى انسحاب الأخير، واستمرت بعد ذلك، لكنها لم تتوسع لملء الفراغ الذي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تركه خلفه. على سبيل المثال، لم تحاول تعيين قائمقام للقضاء، احتراماً لسلطة بغداد.<sup>14</sup> ولأن بغداد ما تزال تعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الجهة الحاكمة الشرعية، فإن وحدات مقاومة سنجان لا تتمتع بقدر يذكر من النفوذ. وجزء قليل من الوظائف الإدارية يتم القيام بها اليوم في سنجان نفسها، حيث يذهب السكان إلى دهوك للقيام بمعظم إجراءاتهم الإدارية.

## ب. وصول الجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران إلى شمال العراق

تمثل أحد الآثار الهامة الأخرى للحملة المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية في إحضار المجموعات المسلحة الشيعية من مناطق أخرى في العراق، والتي ساعدت في إلحاق الهزيمة بالجهاديين في المعارك وظلت موجودة في الشمال الغربي بعد تحقيق النصر. كانت فتوى دينية أطلقها آية الله العظمى علي السيستاني عام 2014 قد دعت الرجال من سائر أنحاء البلاد إلى التطوع مع قوات الأمن، لكن كان أول من استجاب للدعوة الميليشيات الشيعية التي ظلت دون عمل منذ الحرب الطائفية في 2005-2007 (رغم أن بعض أعضائها كانوا قد ذهبوا للقتال لصالح النظام في سورية المجاورة بعد عام 2011). في عام 2016، وضعت الحكومة إطاراً مؤسسياً للحشد الشعبي بصفته جزءاً من الدولة، وجعلته جزءاً من القطاع الأمني الرسمي بموازنة خاصة به تغطي رواتب المقاتلين، من الحكومة الاتحادية.<sup>15</sup> لقد ظلت بعض الكتل خارج مظلة الحشد بينما استخدمت المؤسسة لتحقيق مصالحها الخاصة، التي تحددها بشكل رئيسي على أنها مواجهة ما تسميه استمرار الاحتلال العسكري الأميركي للعراق، ومؤخراً، الاحتلال التركي لأجزاء من الشمال.

تدير الحشد هيئة الحشد، وهي هيئة لصنع القرار تضم مكوناً حيوياً من الجماعات شبه العسكرية المدعومة إيرانياً، مثل منظمة بدر، وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق. كما يضم الحشد أيضاً لواءً من سرايا السلام القومية القوية التابعة لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر. في البداية، شملت أيضاً ما يسمى بمجموعات المراقدين التابعة للقيادة الدينية الشيعية، المرجعية، في النجف لكنها انفصلت عنها لتخضع نفسها مباشرة إلى رئيس الوزراء بصفته القائد العام احتجاجاً على ما تعتبره الاستقلال المفرط الذي يمارسه الحشد.<sup>16</sup>

بصرف النظر عن المكون الشيعي المحوري، فإن الحشد استمال الكثير من المجموعات المسلحة التي شكلتها الأقليات الإثنية أو الدينية لصد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية. في محافظة نينوى، تشمل هذه مجموعات سنية عشائرية، ومسيحية، وشبك وتركمان. في سنجان، عمل الحشد على نحو وثيق مع وحدات مقاومة سنجان التابعة لحزب العمال الكردستاني وأدمج بعض مقاتليها فيه.

لقد جعل دخول الحشد إلى شمال غرب العراق الصراع على المناطق المتنازع عليها أكثر تعقيداً. وكان أحد أهدافه الرئيسية منع عودة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى هذه المناطق لتعزيز تطلعاته الانفصالية. وفي حين أن الحشد يتحدى الهيمنة العسكرية الكردية في أجزاء من الشمال، فإنه يقوض أيضاً سلطة بغداد في أماكن انسحبت منها الدولة في وجه هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014. اليوم، بات الحشد فعالاً أكثر بكثير من مجرد قوة عسكرية. لقد تقدم سياسياً بتسمية مرشحين برلمانيين في المناطق المتنازع عليها من الأقليات المتحالفة معه. كما حظي بنفوذ اقتصادي عبر سيطرته على التجارة غير الشرعية داخل البلاد وكذلك عبر حدودها، من إيران إلى سورية، وممارسة فرض الرسوم على مالكي الأعمال من خلال مكاتبه الاقتصادية مقابل الحماية.<sup>17</sup>

انسحاب الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 2017 ترك أجزاء كبيرة من سنجان تحت سيطرة الحشد بحكم الأمر الواقع.<sup>18</sup> ظلت مجموعة واحدة مدعومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة قاسم شاشو،

<sup>14</sup> يقسم العراق إلى ثمان عشرة محافظة، يرأس كل منها محافظ. وتقسم كل محافظة إلى أقضية ونواح. رئيس القضاء، المسؤول أمام المحافظ، هو القائمقام أو رئيس البلدية؛ ورئيس الناحية، المسؤول أمام القائمقام، يسمى مديراً.

<sup>15</sup> تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 188، المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدٍ لإعادة بناء دولة فعالة، 30 تموز/يوليو 2018.

<sup>16</sup> Michael Knights, Hamdi Malik and Aymenn Jawad Al-Tamimi, "Honored, not Contained: The Future of Iraq's Popular Mobilization Forces", Washington Institute for Near East Policy, 23 March 2020.

<sup>17</sup> تقرير مجموعة الأزمات، إصلاح الوضع الأمني في كركوك، مرجع سابق.

<sup>18</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في وحدات مقاومة سنجان وممثلين للإدارة الذاتية، سنجان، أيلول/سبتمبر 2021.

منتشرة في المنطقة المحيطة بمقام شرف الدين الإيزيدي شمال شرق جبل سنجان.<sup>19</sup> ومن أجل تعزيز قبضته، تحرك الحشد بسرعة لدعم وحدات مقاومة سنجان ومكونها السياسي، الإدارة الذاتية لسنجان. وسعى قائد الحشد على مستوى البلاد حينذاك، أبو مهدي المهندس، إلى ربط وحدات مقاومة سنجان على نحو وثيق بالحشد من خلال تعيين قائمقام ومدراء نواح موالين أو أعضاء في الإدارة الذاتية. لكن بغداد لم تعترف بهؤلاء المعينين، ولم يتابع الحشد تنفيذ ذلك، بل دعا الحكومة إلى القيام رسمياً باستبدال إدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني العاملة من دهوك. ثم يبدو أن الحشد فقد الاهتمام بالأشخاص الذين كان قد عينهم لحكم سنجان بعد وفاة المهندس في نفس الضربة الجوية التي شنتها طائرات مسيرة أميركية في كانون الثاني/يناير 2020 وقتلت قائد قوة القدس قاسم سليمان. في أيلول/سبتمبر 2021، قال مدير ناحية سنوني في سنجان إنه كان بالكاد يتحدث إلى قيادة الحشد.<sup>20</sup> وبالنظر إلى أن محافظة نينوى (التي يقع فيها قضاء سنجان) لا تعترف بالإدارة الذاتية في سنجان، فإن معظم الأموال الاتحادية المخصصة لسنجان منذ عام 2018 ظلت دون إنفاق في الموصل. في هذه الأثناء، ظلت بغداد تدفع الرواتب لموظفي حكومة سنجان النازحين في إقليم كردستان.<sup>21</sup> الحشد، من جهته، بدأ بالتركيز على الأمن، وترك الإدارة الذاتية تدير بعض الخدمات العامة، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية، في المناطق التي يسيطر عليها.

### ج. الحشد، وحزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجان – زواج مصلحة؟

تتم معالجة الأمن في معظم أنحاء سنجان من قبل خليط مكون من الحشد والجهات الفاعلة المحلية، وهي شراكة للمجموعات الشيعية شبه العسكرية اليد العليا فيها. نشأ هذا الترتيب مباشرة بعد تشرين الأول/أكتوبر 2017، بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية ومغادرة القوات الاتحادية. تحركت وحدات الحشد شمالاً، فاحتكت بمعاقل حزب العمال الكردستاني على جبل سنجان وفي خنصور. واصطدمت لفترة وجيزة مع حزب العمال الكردستاني وعناصر من وحدات مقاومة سنجان، التي خشيت من أن الحشد قد يسعى إلى إخراجها من المنطقة أيضاً، إلا أن الحوار عبر قنوات جانبية نزع فتيل التوترات.

ومنذ ذلك الحين، احتفظ الحشد بعلاقة استراتيجية مفيدة للطرفين مع حزب العمال الكردستاني، وهي علاقة تشمل العراق وسورية، رغم أنها لا تتمكن دائماً من تجاوز التوترات المحلية. فإوض الحشد على مسابقتها لحزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجان اعتباراً من عام 2017 فصاعداً عبر تقاسم الغنائم، خصوصاً عمليات التهريب عبر الحدود. إذ يستفيد الحشد من تنسيق حزب العمال الكردستاني للتجارة غير المشروعة مع وحدات حماية الشعب في سورية. في هذه الأثناء، توفر سنجان لحزب العمال الكردستاني ملاذاً آمناً إضافياً، وتمكنه من بناء جسر من نوع ما بين قواعده في أماكن أخرى في شمال العراق وسورية. إلا أن الحشد يعتبر حزب العمال الكردستاني – على عكس وحدات مقاومة سنجان المرتبطة به – ضيفاً أجنبياً في العراق. وعلى هذا الأساس، عمل على الحد من قدرة التنظيم على المناورة في سنجان؛ وفي أعقاب التوقيع على اتفاق سنجان، توسط في عملية انسحاب بعض كوادر الحزب من القضاء.<sup>22</sup>

لقد كانت علاقات حزب العمال الكردستاني بالحشد هي التي أدخلته في المعسكر الموالي لإيران. الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يتمتع، على عكس الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعلاقات طيبة مع إيران وكذلك مع بعض مجموعات الحشد، هو الذي توسط لترتيب هذه العلاقة الجديدة. وساعد حزب العمال الكردستاني على إقامة علاقات مع الحشد منذ عام 2014، الأمر الذي مهد الطريق لتعاونهما لاحقاً في سنجان.<sup>23</sup>

على الأرض، كرر الحشد استراتيجية فرق تسد التي بدأ باستخدامها في المراحل الأولى للحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية لتأمين مناطق نفوذه الجديدة، خصوصاً في مناطق مثل سهول نينوى حيث لم يكن له وجود هناك بعد. على سبيل المثال، قام بتسليح عدة مجموعات من الأقليات في نينوى، بعضها على خلاف مع بعضها الآخر، مثل الشبك والمسيحيين. وفي المناطق المتنازع عليها، حيث كان أيضاً يحاول إخراج الحزب

<sup>19</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قاسم شاشو، سنجان، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>20</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير ناحية سنوني، سنجان، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>21</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في سنجان، أيلول/سبتمبر 2021؛ ومع محافظ نينوى نجم الجبراني، الموصل، 1 أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>22</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أفراد في الحشد ووحدات مقاومة سنجان، سنجان وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وأذار/مارس 2022.

<sup>23</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحشد الشعبي، السليمانية وبغداد، آذار/مارس 2022. كما تمتد علاقات حزب العمال الكردستاني بالحشد إلى خارج العراق، حيث إن بعض مجموعات الحشد التي قاتلت ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية تحت قيادة إيرانية تعمل على نحو وثيق مع وحدات حماية الشعب للمحافظة على طرق التهريب بين العراق وسورية عبر سنجان.

الديمقراطي الكردستاني منها، أقام علاقات مع مجموعات مسلحة محلية.<sup>24</sup> في سنجان، أسس ميليشيات محلية أصغر، ومنح وحدات مقاومة سنجان، بسبب ارتباطها بحزب العمال الكردستاني، المرتبة الأولى بين شركائه الأصغر، ودمج بعض مقاتليها في الفوج 80 للحشد، الأمر الذي يعني أنهم كانوا يتلقون رواتب حكومية.

من منظور الحشد، فإن وحدات مقاومة سنجان شبيهة بمجموعات الأقليات العراقية الأخرى التي حملت السلاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية والتي قدم لها الحشد الدعم مقابل ولائها. وهو ينظر إلى وحدات مقاومة سنجان بهذه الطريقة لأن الوحدات، ورغم أنها أسست على أنموذج حزب العمال الكردستاني واستناداً إلى فلسفته، فإن أعضائها هم من الإيزيديين العراقيين وترى مستقبلها داخل الدولة العراقية.

تستمد وحدات مقاومة سنجان قوتها الحالية من الدعم الذي تتلقاه من الحشد. وهي تريد إدماج أكبر عدد ممكن من مقاتليها تحت مظلتها من أجل الحصول على مصدر ثابت للدخل. وحتى الدمج الجزئي سيعزز الوضع المالي للمنظمة برمتها، بالنظر إلى أنها تستطيع تقسيم الرواتب وتوزيع الحصص على المقاتلين الآخرين الذين لا يشكلون جزءاً من الفوج 80. في أيلول/سبتمبر 2021، ادعت وحدات مقاومة سنجان أن قواتها كانت تضم 5,000 عضواً، لكن فقط منهم كانوا يعملون تحت رعاية الحشد. وكان يترتب على وحدات مقاومة سنجان دفع رواتب البقية، لكنها واجهت مصاعب جمة في سبيل تحقيق ذلك، وحولت الكثير من أعضائها إلى متطوعين احتياطيين على أمل الانضمام في النهاية إلى الفوج 80.<sup>25</sup>

إضافة إلى 250 من مقاتلي وحدات مقاومة سنجان، يحتفظ الحشد بعدة وحدات محلية أخرى على جدول رواتبه. فوجا لالش وكوتشو يقودهما قائدان إيزيديان متنافسان؛ وفوج الأعرجي<sup>26</sup> أسسه محمود الأعرجي للأقلية الشيعية (العربية) الصغيرة جداً في المنطقة؛ كما أسست عدة قبائل عربية سنية في الجزء الجنوبي الشرقي من القضاء على الحدود مع سورية ميليشيات منفصلة أيضاً. ولا تضم أي من هذه الميليشيات أكثر من 200 مقاتل، وتتنافس كل منها مع الأخريات لزيادة عدد مجنديها الذين يتلقون رواتب حكومية.<sup>27</sup>

كثير من السكان المحليين، بمن فيهم إيزيديون وعرب سنية، مستأوون من تجربتهم السابقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وأيضاً من تجربتهم الحالية مع الحشد.<sup>28</sup> لقد ألحق عدم اهتمام الحشد بتحسين الحوكمة في سنجان، إضافة إلى نهج فرق تسد الذي اتبعه مع المجموعات المسلحة المحلية – حيث يشكل مجموعات صغيرة تتنافس مع بعضها بعضاً من أجل السيطرة عليها وضمان ألا تتوحد ضده – الضرر بمكانته. يشرح المدنيون الإيزيديون قائلين إن تكاثر المجموعات المسلحة الذي نجم عن ذلك يتسبب في الصراع، بالنظر إلى أن هذه المجموعات تتنافس مع بعضها بعضاً على الموارد بدلاً من توفير الأمن للسكان. قلة من الإيزيديين يعبرون عن ثقتهم بالحشد اليوم، ويدعون أنه لا يسعى إلا إلى مصلحته في المحافظة على إمكانية الوصول إلى سورية وحماية التهريب عبر الحدود. ويبدو أن معظم المجموعات المسلحة المحلية تنظر إلى وجود الحشد حصراً على أنه ضرورة مؤقتة. إنهم يريدون وجوده كثقل يحقق التوازن مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يخشون أن يهيمن على المنطقة مرة أخرى إذا عاد، وهو احتمال يعتبرونه أسوأ. إنهم يميلون إلى الاتفاق على الحاجة إلى خضوع سنجان للسلطة الاتحادية.

بالنظر إلى أنها كانت غائبة إلى حد بعيد عن سنجان منذ عام 2003، فإن بغداد أمامها فرصة لكسب ثقة السكان المحليين، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقة عمل بناءة مع حزب العمال الكردستاني والحشد معاً لضمان ظهور إدارة جديدة وترتيبات أمنية جديدة.

<sup>24</sup> على سبيل المثال، بدأ الحشد في سنجان بدفع رواتب لقوة يقودها حيدر شاشو، وهو عضو سابق في الاتحاد الوطني الكردستاني، في أواخر عام 2014. (حيدر هو ابن شقيق قاسم شاشو لكنه لا يشاطر عمه الولاء السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني). إلا أنه تخلى عنه مرة أخرى في نيسان/أبريل 2015، بينما عمق علاقاته مع مجموعات محلية أخرى، بما فيها وحدات مقاومة سنجان. تقرير مجموعة الأزمات، **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجان**، مرجع سابق.

<sup>25</sup> أحد قادة وحدات مقاومة سنجان شرح قائلاً إن الهدف بعيد المدى للمجموعة هو تأسيس لواء منفصل تحت مظلة الحشد، لكن أحد قادة الحشد ادعى أن دمج مثل هذا العدد الكبير من المجندين الجدد أمر غير مرجح، حتى مع وجود موازنة أكبر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة وحدات مقاومة سنجان، سنجان، أيلول/سبتمبر 2021؛ ومع أحد قادة الحشد، بغداد، كانون الثاني/يناير 2022.

<sup>26</sup> المعروف رسمياً بـ "قوة سنجان".

<sup>27</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة مجموعات حشد محلية، سنجان، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>28</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من سنجان، وممثلي مجلس عشائر سنجان وأعضاء في فصائل الحشد، سنجان وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

## د. إيران وتركيا: على مسار الاصطدام؟

يبرز وضع سنجان كيف أن مصالح إيران وتركيا في العراق تتلاقى وتتصارع في الآن ذاته. فتركيا أهداف بعيدة المدى تتطلب قبولاً إيرانياً بها، مثل وجود معبر حدودي مباشر مع العراق الاتحادي ووجود خط حديدي إلى الموصل (وهي خطة قديمة لم تحقق تقدماً)، الأمر الذي يتطلب اجتياز المناطق التي تربط إيران بالتنظيمات الشريكة لها في العراق وسورية.<sup>29</sup>

وفي حين أنه قد يكون للبلدين مصالح اقتصادية وسياسية متعارضة في سنجان، فإنهما يتشاطران مصلحة مشتركة في منع قيام دولة كردية. ومن هنا، فإن كلا البلدين دعما قرار بغداد بإعادة فرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها بعد الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2017.<sup>30</sup> وقد كانا حريصين على منع حكومة إقليم كردستان من إعلان الدولة ليس فقط في إقليم كردستان بل في المناطق المتنازع عليها التي تسيطر عليها حكومة الإقليم، بالنظر إلى أن حقول النفط الموجودة هناك، مثل تلك الموجودة في كركوك، من شأنها أن تجعل دولة كردية قابلة للحياة اقتصادياً.<sup>31</sup>

تعكس المعارضة المشتركة لكل من إيران وتركيا لانفصال الأكراد في العراق هواجس بشأن تطورات كردية مشابهة في بلديهما. فإيران، حالها كحال تركيا، تسعى إلى قمع مثل تلك المشاعر داخلها، وقد هاجمت بشكل متكرر مجموعات انفصالية مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في قواعدهما في شمال العراق.<sup>32</sup> في حين تشاركت تركيا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن هذه العلاقة كانت محدودة جزئياً لأن أنقرة لا ترغب أن يبادل الحزب الديمقراطي الكردستاني الدعم التركي بمحاولة ناجحة للاستقلال. وفي حين أن تركيا بحاجة للحزب لمساعدتها في محاربة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، بما في ذلك وحدات مقاومة سنجان التابعة له في القضاء، فإنها تسعى في أجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها للحد من قوة الحزب، وخصوصاً في كركوك.<sup>33</sup> على هذه الخلفية، تفترض تركيا أن قرب إيران من حزب العمال الكردستاني له حدود، اعتقاداً منها أن إيران ستعاون مع الحزب لتأمين ممر بري إيراني يمر عبر العراق إلى سوريا، لكن لن تدعمه في تطوير نظام حكم ذاتي من شأنه أن يؤدي إلى استقلال الأكراد في أي من هذه الأماكن.<sup>34</sup>

يبدو أن المسؤولين الإيرانيين والأتراك على حد سواء متأكدون من أن الاحتكاك الطويل بشأن سنجان لن يخاطر في نشوء مواجهة مباشرة بين البلدين، بالنظر إلى تاريخهم الطويل في موازنة المصالح دون نشوب حرب بين البلدين، إلا أن مخاطر توسع الصراع في القضاء وحوله لا ينبغي إسقاطها من الحساب.<sup>35</sup> لقد حدث التصعيد في سنجان بين تركيا وشركاء إيران مثل حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجان أصلاً، الأمر الذي يهدد بتحويل القضاء إلى ساحة لصراع أكبر. وباسم تقليص ما تسميه الأنشطة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، استهدفت تركيا كبار قادة وحدات مقاومة سنجان في الفوج 80 التابع للحشد.<sup>36</sup>

تقر تركيا بأنها لا تستطيع ببساطة المساواة بين وحدات مقاومة سنجان وحزب العمال الكردستاني، بالنظر إلى أن أفراد الوحدات قد يكونون انضموا إليها لأسباب مختلفة، سواء لحماية أنفسهم أو لكسب عيشهم، أو بسبب ضغوط حزب العمال الكردستاني.<sup>37</sup> كما أن وحدات مقاومة سنجان ليست نسخة عن وحدات حماية الشعب، التي هاجمت القوات التركية في الجيب الخاضع للسيطرة التركية في شمال شرق سورية وكذلك

<sup>29</sup> Sardar Aziz, Erwin van Veen and Engin Yüksel, "Turkish Intervention in Its Near Abroad: The Case of the Kurdistan Region of Iraq", Clingendael Institute, March 2022.

<sup>30</sup> انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 55، **النفط والحدود: كيفية تسوية الأزمة الكردية في العراق**، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017؛ وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 199، **ما بعد محاولة كردستان العراق التي تم إحباطها لتحقيق الاستقلال**، 27 آذار/مارس 2019.

<sup>31</sup> تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 194، **إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق**، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018.

<sup>32</sup> انظر، على سبيل المثال، "Iran's Guards target Kurdish rebels in Iraqi Kurdistan – report", Reuters, 9 September 2021.

<sup>33</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي تركي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021. في كركوك، تستخدم تركيا علاقاتها بالمجموعات التركمانية والعربية المحلية لتحديد من نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبذلك تمنع الإقليم الكردي من ضم هذا الجزء الغني بالنفط من المناطق المتنازع عليها.

<sup>34</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي تركي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>35</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أتراك وإيرانيين، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>36</sup> "In Iraq's Sinjar, Yazidi returns crawl to a halt amid fears of Turkish airstrikes", *The New Humanitarian*, 10 February 2022.

<sup>37</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي تركي، بغداد، آذار/مارس 2022.

داخل تركيا. على العكس من ذلك، فإن وحدات مقاومة سنجان لم توجه مظالمها نحو تركيا بعد، ناهيك عن شن هجمات على الأصول التركية في العراق.<sup>38</sup> إلا أن تركيا زادت من استهدافها لقادة وحدات مقاومة سنجان، وخلال العملية قتلت مواطنين عراقيين، يحظى عدد منهم باحترام كبير محلياً بسبب قتالهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وبالتالي فإن المشاعر المناهضة لتركيا في سنجان في ازدياد.<sup>39</sup>

في الوقت نفسه، ثمة أدلة على أن تركيا حريصة على عدم استفزاز إيران في عملياتها ضد حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجان. ففي سنجان، استهدفت أنقرة كوادر حزب العمال الكردستاني وقادة الفوج 80 وحسب. وتجنبت مجموعات الحشد الأخرى. وبهذه الطريقة، سعت تركيا إلى إرسال رسالة مفادها أنها لا تستهدف مؤسسة الحشد بحد ذاتها، بل أعضاء حزب العمال الكردستاني فيه وحسب. كما أحجمت تركيا عن إدانة معظم الهجمات على القوات التركية في العراق أو الرد عليها، بما في ذلك تلك التي شنت على قاعدة زليكان في بعشيقية شمال شرق الموصل. نشن هذه الهجمات خارج المنطقة التي تعترزم وحدات مقاومة سنجان العمل فيها ويبدو أنها ترنكب بشكل رئيسي من قبل فصائل "مقاومة" موالية لإيران ومرتبطة بالحشد.<sup>40</sup> يوحي الرد المنضبط لتركيا أنها تعترزم التعامل مع علاقتها بإيران بأقصى درجات العناية.

رغم ذلك، إذا استمرت الأمور على مسارها الحالي، من المرجح أن تواجه تركيا ردود فعل متنامية على أنشطتها في العراق. فمظالم مجموعات الحشد الموالية لإيران حيال تركيا تذهب أبعد بكثير من المشاكل في سنجان. وكما هو الحال مع الوجود العسكري الأميركي في العراق، فإنها تجادل بأن الوجود العسكري التركي شكل من أشكال الاحتلال وينبغي مقاومته على هذا الأساس.<sup>41</sup> وبالتالي، فإن مجموعات الحشد هي أول من يدين كل حملة جوية جديدة تشنها تركيا على حزب العمال الكردستاني في العراق. في شباط/فبراير 2021، أرسل الحشد ثلاثة ألوية إلى سنجان رداً على تهديدات تركية بالقيام بتوغل بري.<sup>42</sup> لقد استخدمت مجموعات "المقاومة" في الحشد الاضطرابات في سنجان بشكل فعال كغطاء لإخفاء مشاركتها في هجمات على قوات تركية في العراق. على سبيل المثال، أعلنت مجموعة باسم أحرار سنجان مسؤوليتها عن هجوم على قاعدة زليكان في أعقاب الحملة الجوية التي شنتها تركيا في شباط/فبراير 2022 ضد حزب العمال الكردستاني في قضائي سنجان ومخمور.<sup>43</sup> أنكرت المجموعات المسلحة الإيزيدية في سنجان أي مشاركة لها أو حتى وجود مجموعة بهذا الاسم.<sup>44</sup> لكن في حين أن الاسم لم يكن مألوفاً للمراقبين المحليين، فإن صياغة بيان التنظيم وشعاره بحتمًا استذكار مناسبات اعتمدت فيها فصائل "المقاومة" الشيعية الموالية لإيران على ما يسمى بمجموعات الواجهة لتبني هجمات على الولايات المتحدة أو على دول الخليج العربية في العراق، من أجل منح أنفسها إمكانية إنكار قابلية للتصديق.<sup>45</sup>

وهكذا فإنه حتى مع سعي تركيا للاحتفاظ بالتوازن مع شركاء إيران مثل حزب العمال الكردستاني في العراق، أثار التصعيد التركي ضد أهداف حزب العمال الكردستاني عدداً متنامياً من الهجمات على قاعدة زليكان.<sup>46</sup> كما أن مجموعات الحشد ضربت مصالح تركية أخرى، على سبيل المثال البنية التحتية لتصدير الطاقة التي تربط إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها بتركيا.<sup>47</sup> وهكذا فإن المواجهة في سنجان أصبحت جزءاً من منافسة أكبر بين إيران وتركيا في العراق.

<sup>38</sup> تحتفظ تركيا بنحو 40 قاعدة عسكرية وبؤر أصغر متقدمة في إقليم كردستان، يعود بعضها إلى تسعينيات القرن العشرين. كما أن تركيا تمتلك قاعدة زليكان قرب بعشيقية في المناطق المتنازع عليها، والتي أسستها في أواخر عام 2015.

<sup>39</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من سنجان وأعضاء في وحدات مقاومة سنجان، سنجان وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

<sup>40</sup> من الممكن أن يكون أفراد إيزيديون قاتلوا مع حزب العمال الكردستاني أو مجموعات من الحشد في العراق و/أو سورية جزءاً من خلايا تعمل تحت راية أحرار سنجان، بالنظر إلى أنها تستطيع ببساطة إخفاء تحركاتها داخل إقليم كردستان أكثر مما تستطيعه مجموعات شبه عسكرية عربية لا تتحدث الكردية. انظر، على سبيل المثال، Michael Knights, Hamdi Malik, Alex, "Ahrar Sinjar: Fasail Employment of the Yezidi Community", Washington Institute for Near East Policy, 26 May 2022.

<sup>41</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أفراد في الحشد، بغداد، شباط/فبراير وأذار/مارس 2022.

<sup>42</sup> Tahsin Qasim, "Three PMF brigades deployed to Sinjar to counter Turkish threats", *Rudaw*, 13 February 2021.

<sup>43</sup> "Ahrar Sinjar' attacks a Turkish military camp in Iraq", *Shafaq News*, 3 February 2022.

<sup>44</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين لوحدات مقاومة سنجان والحشد الإيزيدي، شباط/فبراير 2022.

<sup>45</sup> Michael Knights, Hamdi Malik and Crispin Smith, "Discordance in the Iran Threat Network in Iraq: Militia Competition and Rivalry", Washington Institute for Near East Policy, 21 October 2021.

<sup>46</sup> "Operation Inherent Resolve: Lead Inspector General Report to the United States Congress, 1 January to 31 March 2022", U.S. Department of Defense, 31 March 2022.

<sup>47</sup> انظر، على سبيل المثال، "Rocket attack misses Kurdistan refinery but raises security concerns", *Iraq Oil Report*, 7 April 2022.

"Attack hits near Kurdistan's export pipeline", *Iraq Oil Report*, 12 April 2022.

### III. اتفاق سنجان

#### أ. الخلفية

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلن مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي اتفاق سنجان، الذي وقعته بغداد وأربيل قبل أسبوع، معتبراً إياه إنجازاً تاريخياً. وكان هذا الاتفاق بين السلطات الوطنية والمحلية مهماً فعلاً، خصوصاً لأنه أشار إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان قد أدار القضاء فعلياً بين عامي 2003 و2014، سيقبل بسلطة بغداد هناك، على الأقل إلى أن تتم تسوية مسألة المناطق المتنازع عليها في النهاية.

الاتفاق، الذي يتحاشى معالجة القضية المحورية المتمثلة في وضع سنجان، يضع ترتيباً إدارياً وأمنياً يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة لتيسير عودة النازحين. وظهر الاتفاق على خلفية ثلاث سنوات من المفاوضات بين بغداد وأربيل في أعقاب انتصارهما المشترك على تنظيم الدولة الإسلامية، وأيضاً بعد الحدث الحاسم المتمثل في استعادة القوات الاتحادية للسيطرة على المناطق المتنازع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2017، من كركوك إلى الموصل وسنجان، الأمر الذي قوض جزءاً كبيراً من الترتيبات الإدارية والأمنية التي كانت حكومة إقليم كردستان قد وضعتها في هذه المناطق قبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وتم التوصل إليه فقط لأنه سمح لحكومة إقليم كردستان بالعودة إلى سنجان بوصفها لاعباً سياسياً رئيسياً ووفر طريقة لمعالجة مطالب تركية بإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في القضاء.<sup>48</sup>

قامت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) والبعثات الدبلوماسية لبلدان مختلفة، إضافة إلى قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، بعدة محاولات بعد عام 2017 لتحقيق توافق بين بغداد وأربيل خدمة للمصالح المشتركة – على سبيل المثال لمعالجة سوء الحوكمة المحلية وتحسين التنسيق الأمني بين القوات الاتحادية والبشمركة، من أجل منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الظهور في شمال العراق.<sup>49</sup> مقارنة بكركوك، التي كانت المحادثات التي يسرتها يونامي بشأنها عقيمة، فإن الطرفين اعتبرا سنجان، على حد تعبير مسؤول حكومي، "فاكهة دانية القطف".<sup>50</sup>

أتى الاتفاق في نهاية شهرين من المفاوضات. وكان المسؤولون الأمنيون من الجانبين المفاوضين الرئيسيين وأيضاً الموقعين على الاتفاق. من جانب حكومة إقليم كردستان، كان المفاوض الرئيسي وزير داخلية الإقليم، ربير أحمد. ومن جانب بغداد، ضم الفريق المفاوض مستشار الأمن الوطني، قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني، حميد الشطري، ونائب رئيس قيادة العمليات المشتركة – القيادة العسكرية المركزية لجميع قوات الأمن العراقية – عبد الأمير الشمري ورئيس هيئة الحشد، فالح الفياض. وكان المفاوضان الرئيسيان الأول والثاني يعملان كمسؤولي ارتباط مع جميع المؤسسات الحكومية. وعلى الهامش كان هناك مستشارون مديون لرئيس الوزراء والرئيس.<sup>51</sup>

#### ب. أحكام الاتفاق

يحدد نص الاتفاق (انظر الملحق ب) ثلاثة مجالات للتدخل وهي: الإدارة، وإدارة الأمن وإعادة الإعمار. وتقرر أن تقوم لجنة مكونة من ممثلين للحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بالإشراف على تنفيذ الاتفاق.

فيما يتعلق بالإدارة، يدعو الاتفاق أولاً إلى تعيين قائمقام. لم يعين مثل ذلك المسؤول في سنجان منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017، عندما غادر الحزب الديمقراطي الكردستاني المنطقة للمرة الثانية. وتقرر تشكيل لجنة مشتركة طبقاً للاتفاق، كما هو موصوف أدناه، تتمتع بسلطة تعيين قائمقام مستقل استناداً إلى تفاهم مشترك بين بغداد وأربيل وأيضاً إدارة محافظة نينوى في الموصل. وبعد تعيين القائمقام، تقوم اللجنة بملء شواغر المناصب الإدارية الرئيسية، مثل مدراء النواحي.

<sup>48</sup> حصلت مجموعة الأزمات على نسخة من الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 2020. انظر الملحق ب لمراجعة النص الكامل.

<sup>49</sup> انظر، على سبيل المثال، تقرير مجموعة الأزمات، إصلاح الوضع الأمني في كركوك، مرجع سابق.

<sup>50</sup> الرهانات أعلى بكثير في كركوك، التي تقع فوق ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العراق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>51</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومستشارين حكوميين، بغداد، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

ويحدد الاتفاق عدة خطوات فيما يتعلق بإدارة الأمن. من بين أكثرها أهمية هو أنها تنقل المسؤولية عن السلامة العامة إلى الشرطة المحلية بالتنسيق مع مكتب مستشار الأمن الوطني وأجهزة المخابرات؛ وينص على وجوب انسحاب جميع القوات الأخرى من القضاء. بند آخر ينص على قيام وزارة الداخلية بتجنيد 2,500 عنصر في قوة الشرطة المحلية: 1,500 من بين الإيزيديين النازحين العائدين و1,000 من بين السكان الحاليين، بمن فيهم الإيزيديون والعرب السنة والأكراد. وتكون اللجنة المشتركة مسؤولة عن التدقيق الأمني في خلفيات المجندين الجدد لضمان عدم وجود عناصر لحزب العمال الكردستاني بينهم. في الواقع فإن الاتفاق يدعو إلى طرد حزب العمال الكردستاني من سنجان، إضافة إلى "إنهاء دور" الجهات المرتبطة به في المنطقة. ويكلف قيادة العمليات المشتركة، المسؤولة أمام رئيس الوزراء بوصفه القائد العام وتضم ممثلين لجميع قوات الأمن، بإنفاذ هذا البند.<sup>52</sup>

أخيراً، يتطلب الاتفاق قيام الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بتشكيل لجنة مشتركة بالتنسيق مع الحكومة المحلية في نينوى للإشراف على إعادة إعمار سنجان.

### ج. استقبال الاتفاق

في البداية، حظي الاتفاق برد فعل إيجابي غالباً. فالولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي كانت مطلعة على المفاوضات، أشادت بنهايتها الناجحة. الأمر الحاسم هو أن تركيا منحت مباركتها بعد أن وافق الجانبان على شرطها بإخراج حزب العمال الكردستاني من سنجان.<sup>53</sup> أما الاستقبال المحلي فكان مختلطاً. فطيف واسع من الإيزيديين، بمن فيهم ناشطون غير منحازين سياسياً ومجموعات مناصرة، رحبوا بالاتفاق بحذر، معتبرين بأن التفاهم بين بغداد وأربيل يشكل خطوة حاسمة في استعادة الاستقرار إلى القضاء.<sup>54</sup>

إلا أن الاستقبال سرعان ما تحول إلى استياء بعدما باتت الثغرات في الاتفاق واضحة. فهو لم يحدد دوراً للاعبين الدوليين بصفتهم ضامنين؛ كما أنه لم يشرك إيران، التي كان بوسعها أن تفرض نفوذها على شركائها المحليين لاحترام أحكام الاتفاق. فالدول الغربية وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق اعتبرت بغداد وأربيل الطرفين المعنيين بالتوصل إلى اتفاق. وبدعم هذه الأطراف للاتفاق، تجاهلت الديناميكيات القائمة على الأرض، خصوصاً عدم قدرة بغداد على فرض سلطتها الكاملة على مؤسسة أخرى تابعة للدولة، وهي الحشد، والتي ربما وافقت على الاتفاق رسمياً لكنها لم تعترزم دعمه. وكحال وحدات مقاومة سنجان، فإن بعض مجموعات الحشد الشيعية الرئيسية تجادل بأن الاتفاق منحاز ضدها.<sup>55</sup> مسؤول اتحادي قال إن بغداد وأربيل أخفقتا في تقدير مدى تجذر المجموعات المسلحة المحلية ومدى عمق التزام الحشد بحماية مصالحه في المنطقة.<sup>56</sup>

وسرعان ما أدى إهمال الاتفاق الصارخ لأكثر الديناميكيات الاجتماعية – السياسية حساسية إلى تلاشي الدعم المحلي له. نجم هذا النقص جزئياً عن حقيقة أن ممثلي المؤسسات الأمنية كانوا قد قادوا عملية صياغة الاتفاق. لكن من المرجح أن يكون السبب الأكثر أهمية هو إقصاء الممثلين المحليين عن المحادثات. رغم أن المسؤولين الاتحاديين استشاروا سكان سنجان خلال المحادثات، فإن أباً من الفريقيين المتفاوضين لم يضم إيزيدياً أو أي ممثل آخر للمكونات الإثنية – الطائفية في سنجان. ولم يكن سكان سنجان يعلمون بالأحكام النهائية للاتفاق قبل إعلانها.<sup>57</sup> المستشارون الأمنيون المشاركون قالوا لاحقاً إنهم كانوا قد حذروا بهدوء بشأن غياب المشاركة المحلية، لكن دون جدوى.<sup>58</sup>

بالبناء على الانتقادات التي كان البعض قد أعلنها منذ البداية، عبّر السكان عن تشككهم في أن الاتفاق سيؤدي إلى تحسين الأوضاع في سنجان، وأشاروا إلى أنه كان مجرد محاولة لإرضاء بغداد وأربيل.<sup>59</sup> بعض المدنيين

<sup>52</sup> النص الحرفي للاتفاق يدعو إلى: "وضع حد لوجود حزب العمال الكردستاني في قضاء سنجان والمناطق المحيطة به. ولا يكون للتنظيم وأعضائه أي دور في المنطقة". انظر الملحق ب.

<sup>53</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

<sup>54</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع منظمات مناصرة إيزيدية، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

<sup>55</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحشد، بغداد، آذار/مارس 2022.

<sup>56</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>57</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين سياسيين لسنجان وزعماء قبليين، سنجان وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

<sup>58</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومستشارين حكوميين، بغداد، أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

<sup>59</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شخصيات في المجتمع المدني الإيزيدي وأعضاء في مجلس عشائر سنجان، أربيل وبغداد، شباط/فبراير و آذار/مارس 2022.

الإيزيديين، بمن فيهم نساء ونازحون، جادلوا بأن أهالي سنجار وحدهم حريصون على مصلحة سنجار. وعبروا عن خشيتهم من أن لا بغداد ولا أربيل ستمنعان ممارسة العنف ضدهم في المستقبل؛ وأنه يمكن لحكومة مركزية تشكل في المستقبل أن تحاول "تعريب" سنجار، ودعم مهاجرين عرب من الجنوب للاستقرار في المنطقة، كما فعل صدام حسين؛ أو يمكن للحزب الديمقراطي الكردستاني أن يحاول "تكريد" القضاء إذا عادت قواته. وأكدوا على الحاجة لأن يكون أهل سنجار مسؤولين عن الأمن، ويستحسن أن يكون ذلك من خلال قوة رسمية محلية وليس من خلال ميليشيات متعددة، رغم أن البعض ما يزال يفضل الخيار الأخير على وجود قوات اتحادية أو مناطقية تأتي من خارج القضاء.<sup>60</sup>

وهكذا فإن كثيراً من الإيزيديين والعرب في سنجار، خصوصاً أولئك المتحالفين مع وحدات مقاومة سنجار رفضوا الاتفاق بقوة، قائلين إن المفاوضات لم يأخذوا آراء أهل سنجار بعين الاعتبار.<sup>61</sup> الحشد يدعم وحدات مقاومة سنجار في قيادة المقاومة للاتفاق، التي تمسكت بها الوحدات من خلال مظاهرات متكررة وهجمات متفرقة على القوات الاتحادية. وبعد أكثر من عام على الاتفاق، فإن كثيراً من الإيزيديين النازحين يقولون إنهم يشكون في أن الاتفاق سينفذ بالكامل أبداً. والبعض يذهب إلى حد القول إن على الإيزيديين إعادة بناء حياتهم خارج وطنهم، لأن قضاء سنجار أصبح ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية.<sup>62</sup>

كما يحتوي الاتفاق على نقاط ضعف أخرى أيضاً. فمن جانب أربيل، لم يشمل الاتحاد الوطني الكردستاني، ثاني أكبر حزب في إقليم كردستان رغم أنه شريك ثانوي ضعيف جداً في حكومة إقليم كردستان. ولم تعتبر بغداد ولا أربيل مشاركة الاتحاد الوطني الكردستاني ضرورية، بالنظر إلى أن سنجار يحاذي فقط الجزء الذي يهيمن عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني من إقليم كردستان.<sup>63</sup> لكن بفعلهما ذلك، فإنهما تجاهلتا القدرة المحتملة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني على أن يكون وسيطاً مع حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار بفضل العلاقات الودية بين الأطراف الثلاثة. كما تجاهل الاتفاق الطرق التي كان من شأن التنافس السياسي في بغداد أن يعيق تنفيذ الاتفاق من خلالها، بالنظر إلى أن الحكومة العراقية هي نفسها خليط من المؤسسات، التي تقود كل منها مصالح فصائلية.<sup>64</sup> يتزأس رئيس الوزراء الكاظمي حكومة مؤقتة ضعيفة منذ الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، والتي كان واضحاً منذ أيامها الأولى أنها على مسار تصادمي مع فصائل الحشد الخاضعة اسمياً فقط لسيطرة القائد العام.<sup>65</sup>

من المؤكد أن تقليص عدد الآراء الموجودة على طاولة المفاوضات ساعد في التمكن من التوصل إلى اتفاق، إلا أن إقصاء أولئك الذين سيشعرون بأكبر الأثر من الاتفاق، أي سكان سنجار، جعل تنفيذه صعباً جداً.

<sup>60</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شخصيات من المجتمع المدني الإيزيدي ومع أعضاء في مجلس عشائر سنجار، أربيل وبغداد، شباط/فبراير وأذار/مارس 2022. انظر أيضاً "Mapping Needs of Yazidi Women in Sinjar and Displaced Communities", International Organization of Migration, 27 May 2021.

<sup>61</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في وحدات مقاومة سنجار، وممثلين عن الإدارة الذاتية وقادة مجلس عشائر سنجار، سنجار وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

<sup>62</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين إيزيديين، بغداد وأربيل، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>63</sup> كان من السهل استبعاد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بالنظر إلى الانقسامات العميقة في أوساط الحزب بعد وفاة زعيمه، جلال طالباني، الرئيس الأسبق للعراق، في عام 2017.

<sup>64</sup> كان بوسع الحكومة العراقية أن تقرر ماهية خطوطها الحمراء وكيفية تنفيذ الاتفاق قبل توقيعه. لكن رئيس الوزراء ربما لم يرغب باتباع هذه المقاربة لأنه كان يعرف بأنه لن يحقق نجاحاً كبيراً مع مجموعات الحشد.

<sup>65</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021. انظر أيضاً Sajad Jiyad, "Reconsidering the Security Sector in Sinjar and the Ninewa Plains", International Organisation of Migration, May 2021.



## IV. إنجاح الاتفاق

رغم العيوب الموجودة في اتفاق سنجار، ما يزال من الممكن استعماله على نحو أفضل لاستعادة الاستقرار إلى سنجار. لكن ينبغي أن تتحرك الأطراف بسرعة لتنفيذ الأحكام الرئيسية بحيث يرى أهالي سنجار تقدماً ولا يفقدون الأمل بالاتفاق برمته. كما سيتعين عليهم تعزيز الحوار الذي كان مفقوداً خلال المفاوضات لتأمين مشاركة محلية أكبر في تنفيذه. وينبغي أن تكون المجالات الآتية أولويات قصوى.

## أ. تعيين قائمقام

أولاً، ينبغي على الأطراف تعيين قائمقام. فقد أصبحت هذه القضية إحدى العقبات الكأداء أمام تنفيذ الاتفاق. قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني ثلاثة أسماء للوفد المفاوض عن بغداد، وتلقى موافقة مبدئية على واحد. ثم طلب مفاوضو بغداد 60 يوماً لاستشارة مختلف المؤسسات الحكومية، بما فيها الحشد، لتقييم المرشح. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يتلق جواباً نهائياً بعد. وقد طلب من بغداد بشكل متكرر تأكيد المرشح المؤقت، أو أحد المرشحين الآخرين، ويشنكي من أن الإهمال في الرد يعني أن بغداد لم تلتزم بجانبها من الاتفاق.<sup>66</sup> إلا أن الأطراف السنجارية تعد المرشحين المقترحين من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني منحازين، وهو أحد الأسباب التي قد تجعل بغداد تتردد في تعيين أحدهم، خشية رفض السكان المحليين لقائمقام بهذا الوصف. في نيسان/أبريل، حاول رئيس الوزراء الكاظمي إيجاد حل مؤقت بتعيين محافظ نينوى، نجم الجبوري، قائمقام مكلف لسنجار. اعترضت وحدات مقاومة سنجار وكذلك ناشطون إيزيديون غير منحازين مباشرة على التعيين ما أجبر بغداد على التراجع عن القرار بعد يوم فقط. من المعروف على نطاق واسع أن الجبوري صديق للحزب الديمقراطي الكردستاني ومقرب من الجيش العراقي، الذي خدم فيه قائداً برتبة ريفية قبل استلام منصبه المدني.

في الوقت نفسه، تجاهلت أربيل دعوات من عدد من السنجاريين للسماح لهم بانتخاب قائمقام غير منحاز لأي من الأطراف – وفعلت بغداد الشيء نفسه.<sup>67</sup> ومن المرجح أن يستمروا في فعل ذلك، كما لاحظ مسؤول اتحادي، بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021.<sup>68</sup> فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بجميع المقاعد البرلمانية في سنجار لأن عدداً كبيراً من ناخبيه نازحون في إقليم كردستان، وعلى ذلك الأساس يدعي الحق بشغل أعلى منصب في القضاء بمرشحه.<sup>69</sup> رغم عدم رغبة بغداد في إغضاب أهالي سنجار بالموافقة على مرشح للحزب الديمقراطي الكردستاني، فإنها لا ترغب أيضاً في تنفير لاعب قوي في البرلمان بالقبول بمطالب السنجاريين. والنتيجة هي بقاء سنجار دون قائمقام لمدة ثمانية عشر شهراً بعد توقيع الاتفاق.

ستستفيد بغداد وأربيل على حد سواء من عملية اختيار أكثر شفافية وشمولية، وتعتمد على موافقة السنجاريين. دون مثل تلك العملية، ستستمر سنجار في مقاومة تنفيذ الاتفاق، في حين سيظل الإداريون المرتبطون بالحزب الديمقراطي الكردستاني في إقليم كردستان – وهو وضع قائم لا يرضي أحداً. من أجل تسمية مرشح مقبول، ينبغي على بغداد وأربيل الاعتماد على وسطاء محليين، مثل مجلس عشائر سنجار، المقرب من وحدات مقاومة سنجار. ويضم المجلس عدداً من ممثلي المجتمع من أصحاب القدرات، وبعضهم كانوا أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني وعملوا في الإدارة المحلية. يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يشكلوا الجسور الضرورية بين الطرفين الرئيسيين المتعارضين، الإدارة الذاتية والحزب الديمقراطي الكردستاني، اللذين لا يتحدثان إلى بعضهما بعضاً في الوقت الراهن. ويمكن ليونامي تيسير هذه المحادثات بالتنسيق مع ممثلي الحكومة الاتحادية.

لكن على المدى الفوري، من المرجح أن يستمر المأزق المتعلق بتعيين القائمقام، بالنظر إلى تأخر تشكيل الحكومة في بغداد وعدم تمتع حكومة تصريف الأعمال برئاسة رئيس الوزراء الكاظمي بما يكفي من القدرة للقيام بمناورات سياسية حساسة. وبالنظر إلى أن سنجار بحاجة ماسة لإدارة مفوضة بالصلاحيات يمكنها

<sup>66</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>67</sup> "Mapping Needs of Yazidi Women in Sinjar and Displaced Communities"، مرجع سابق؛ و"بيان النخب والقادة الإيزيديين والمؤسسات الإيزيدية بشأن 'اتفاق سنجار' بين بغداد وأربيل"، المنظمة الإيزيدية للتوثيق، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020. يقول بعض الفاعلين في المجتمع المدني الإيزيدي إن سنجار ينبغي أن تصبح محافظة لحماية من التنافس بين بغداد وأربيل، لكن يبدو أن هذه الفكرة لم تحظ بالقبول. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع جهات فاعلة في المجتمع المدني الإيزيدي، أربيل، شباط/فبراير 2022؛ وعبر الهاتف، نيسان/أبريل 2022.

<sup>68</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، شباط/فبراير 2022.

<sup>69</sup> نحو ثلثي السكان النازحين من سنجار يعيشون في إقليم كردستان، ومعظمهم في مخيمات تمكنوا من الوصول إلى مراكز الاقتراع فيها. رغم أن كثيرين مستأثرون من الحزب الديمقراطي الكردستاني لترك سنجار لينهبا تنظيم الدولة الإسلامية، فإن كثيرين يعتمدون الآن عليه في تلقي الرواتب أو سبل العيش الأخرى، وهم مستعدون للتصويت لمرشحيه.

توفير الخدمات العامة، فإن ترتيباً مؤقتاً قد يكون أفضل خيار. يمكن لتعيين قائم مقام مكلفاً أن يشكل حلاً مؤقتاً قابلاً للحياة. ولهذا الغرض، يتعين على الحكومة الاتحادية التشاور مع أربيل وقادة المجتمع المحلي في سنجار لتحديد مرشح مناسب. مثالياً، يستحسن أن يكون الشخص إيزيدياً غير منحاز من سنجار، لكن السنجاريين قد يقبلون أيضاً بقائد في الجيش العراقي، شريطة ألا يكون منحازاً.<sup>70</sup>

## ب. تأمين القضاء

### 1. صراع بغداد للتمكن من فرض نفسها

تتمثل الأولوية الأخرى في الأمن؛ إذ إن أول متطلبات اتفاق سنجار بهذا الصدد، وهو تحويل الأمن إلى الأجهزة الاتحادية والشرطة المحلية، منفذ جزئياً وحسب. لدى أجهزة الأمن الوطني والمخابرات حالياً مكاتب في بلدة سنجار، وقد تولت الفرقة العشرون في الجيش تأمين المناطق الواقعة بين البلدات والقرى، في حين تسيّر شرطة الحدود دوريات على الحدود السورية. في هذه الأثناء، بدأ الجيش ببناء جدار اسمتي على طول تلك الحدود. والفكرة ظاهرياً هي منع دخول مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، رغم أن الحاجز يخدم أيضاً هدفاً ثانياً يتمثل في فصل وحدات مقاومة سنجار في العراق عن وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني على الطرف الآخر.<sup>71</sup>

لكن السلطات الاتحادية بالكاد تحتكر استخدام القوة؛ إذ يظل المقر الرئيسي لوحدة مقاومة سنجار في خنصور خارج السيطرة الاتحادية، والعلاقة بين الجيش ووحدات مقاومة سنجار في باقي أنحاء القضاء متوترة.<sup>72</sup> على سبيل المثال، في 12 كانون الثاني/يناير، حاول أنصار وحدات مقاومة سنجار إقامة تمثال لقائد قتل في ضربة جوية تركية في عام 2020، لكن القوات الاتحادية لم تسمح لهم بذلك. ورداً على ذلك، هاجم أعضاء وحدات مقاومة سنجار نقطة تفتيش للجيش ومكتباً للأمن الوطني في بلدة سنجار.<sup>73</sup> لقد كانت مثل هذه المناوشات حدثاً متكرراً منذ عام على الأقل، خصوصاً حول بلدة سنجار وفي ناحية سنوني، حيث ينشط أفراد وحدات مقاومة سنجار والمتعاطفون معها. وقد منعت قوات الأمن أفراد الإدارة الذاتية الذين عينتهم وحدات مقاومة سنجار وحتى المدنيين الذين تعتقد أنهم متعاطفين مع الوحدات من المرور عبر نقاط تفتيش الجيش.<sup>74</sup>

في نيسان/أبريل وأيار/مايو، تضافر صراع بغداد لممارسة تفويضها في سنجار إضافة إلى جهود تركيا ضد حزب العمال الكردستاني لتصعيد التوترات، ما أفضى إلى العنف. بعد أن شنت تركيا عملياتها التي سمتهـا 'الفعل المخلب' في 18 نيسان/أبريل، عزز الجيش العراقي مواقعه في سنجار عبر إقامة نقاط تفتيش قرب البلدات، خصوصاً سنوني. كما نشر المزيد من القوات على الحدود السورية. حدثت العملية التركية من حركة مقاتلي حزب العمال الكردستاني بين معاقله في شمال كردستان، بينما قفصت اندفاعة الجيش العراقي لتعزيز سلطته من جهود وحدات مقاومة سنجار للمحافظة على سيطرتها في جزء من القضاء. وحدات مقاومة سنجار تعتبر العمليتين محاولة منسقة من قبل أنقرة وبغداد لخنق حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار على حد سواء.<sup>75</sup>

وجرت صدامات ملحوظة في مطلع أيار/مايو. ففي 1 أيار/مايو، تناوش الجيش مع مقاتلي وحدات مقاومة سنجار على نقطة تفتيش في باب الشلو غرب جبل سنجار، حيث تبادل الطرفان إطلاق النار دون وقوع ضحايا. وفي اليوم التالي، اندلع القتال في قرية دوكوري شرق بلدة سنوني، حيث قاومت وحدات مقاومة سنجار إقامة نقطة تفتيش جديدة للجيش، ما دفع الجيش لاستدعاء تعزيزات. أطلق قناصة وحدات مقاومة

<sup>70</sup> ثمة سابقة في العراق لتعيين قادة عسكريين كإداريين مدنيين مكلفين. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2017، عندما فرضت بغداد السلطة الاتحادية في كركوك، عينت قائداً عسكرياً في منصب المحافظ. والمحافظ الحالي لمحافظة نينوى هو أيضاً قائد سابق في الجيش العراقي.

<sup>71</sup> "Iraq building Syria wall to keep out ISIS fighters", *Asharq al-Awsat*, 28 March 2022. انظر أيضاً Fehim Tastekin, "Is Turkey behind border wall, Iraqi deployment in Sinjar?", *Al-Monitor*, 3 May 2022.

<sup>72</sup> ملاحظات لمجموعة الأزمات، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>73</sup> عدنان رشيد، "بسبب تمثال.. تشنج بين الجيش العراقي ووحدات مقاومة سنجار"، روداو، 13 كانون الثاني/يناير 2022.

<sup>74</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في وحدات مقاومة سنجار وضابط استخبارات حكومي، آذار/مارس 2022.

<sup>75</sup> Amberin Zaman, "Yazidi militia says Iraqi army attacks linked to Turkey's anti-PKK campaign", *Al-Monitor*, 4 May 2022.

سنجار النار على الجنود من بيت يستخدم كمدرسة كانوا قد لجؤوا إليه، ورد الجيش بإحضار الفرقة التاسعة المدرعة التي قصفت دباباتها البناء، ما أوقع ثلاثة قتلى على الأقل في صفوف وحدات مقاومة سنجار.<sup>76</sup>

انتشر التصعيد في سنوني وحولها إلى المناطق السكنية، ما دفع إلى أكبر موجة نزوح من سنجار منذ هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014. غادرت نحو 1,000 أسرة المنطقة إلى إقليم كردستان، وهرب عدد أصغر إلى جبل سنجار، ومنذ ذلك الحين دعت الأسر في سنجار إضافة إلى ناشطين إيزيديين إلى انسحاب القوات الخارجية، وتسليم المسؤوليات الأمنية إلى الشرطة المحلية وأجهزة المخابرات الوطنية. كما طالبوا أيضاً بأن تقتصر واجبات الجيش على تسيير الدوريات على حدود القضاء، وهو ما كان بعض السكان قد فعلوه حتى قبل تصعيد نيسان/أبريل – أيار/مايو.<sup>77</sup>

في حين لم تحدث صدامات جديدة منذ 2 أيار/مايو، فإن الوضع يبقى متوتراً ويخشى السكان من حدوث مزيد من التصعيد، رغم جهود تبذلها الأطراف لتهذبة الخواطر. لقد سعى الحشد، الذي لم يتدخل لصالح أي من الطرفين خلال الصدامات، للتوسط بين الجيش ووحدات مقاومة سنجار. وحتى الآن، لم يوافق الجيش على مطلب الوحدات بأن يديروا نقاط التفتيش بشكل مشترك. في هذه الأثناء، زار زعماء عشائر سنجار بغداد لمناقشة سبل تحقيق الاستقرار في المنطقة.<sup>78</sup>

إضافة إلى خلق وضع قابل بشدة للانفجار، فإن أحداث أواخر نيسان/أبريل ومطلع أيار/مايو من شأنها أن تقوض اتفاق سنجار بشكل كامل. إذا استمر الجيش في حملته النشطة ضد وحدات مقاومة سنجار، فإنه يخاطر بتحويل المجموعة إلى خصم دائم ينشر تكتيكات التمرد المسلح ضد الجيش بمساعدة حزب العمال الكردستاني. علاوة على ذلك، فإن الممارسات ثقيلة الوطأة التي استعملها الجيش تسببت بالاستياء والخوف بين السكان، خصوصاً في أماكن مثل سنوني، التي كانت الأكثر تأثراً بأحداث العنف الأخيرة. قبل حدوث مواجهات جديدة مع وحدات مقاومة سنجار والسيطرة على نقاط التفتيش القائمة أو إقامة نقاط تفتيش جديدة، يتعين على الجيش إجراء حوار مع المجموعة في محاولة لتفكيك أنشطة الصراع. في هذه الأثناء، يتعين على وحدات مقاومة سنجار، التي التزمت بأن تكون تحت سلطة الدولة، الإحجام عن مهاجمة الجيش.

إذا فرضت بغداد سلطتها على سنجار، يجب أن تكسب ثقة السكان من خلال منع القتال في المناطق السكنية على الأقل. ولفعل ذلك، يجب أن تحصل على احتكار لاستخدام القوة تفنقراً إليه الآن. ويتوجب على اللجنة المشتركة تشكيل قوة الشرطة المحلية التي ينص عليها اتفاق 2020 والتحرك قُدماً في دمج جميع المجموعات المسلحة المحلية في قوات الأمن التابعة للدولة. ومع تحقيق تواصل أفضل مع المجموعات المسلحة المحلية والسنجاريين العاديين، ينبغي أن تكون قادرة على التصدي لهذه المهام، لكن كما ناقش أدناه يمكنها أيضاً الاستعانة ببعض المساعدة الخارجية.

## 2. تأسيس قوة الشرطة المحلية

لقد بدأت الشرطة المشتركة للتو بتسجيل عناصر قوة الشرطة المحلية والتدقيق الأمني بخلفياتهم. إذ ينص اتفاق تشرين الأول/أكتوبر 2020 على وجود قوة يبلغ عددها الإجمالي 2,500، من بينها 1,500 مكان محجوزة للإيزيديين النازحين العائدين إلى سنجار والمقيمين الآن في إقليم كردستان و1,000 للسكان الحاليين. ويتمثل التحدي في بناء قوة شرطة تمثل جميع أولئك الذين يعيشون في سنجار أو – كما ينص الاتفاق – سيعودون إلى هناك قريباً عندما تسمح الظروف. ينبغي أن تعمل اللجنة المشتركة بشكل خاص لطمأنة السكان الحاليين، وكذلك النازحين، بأن قوة الشرطة المحلية المستقبلية سيتم اختيار أفرادها من جميع المكونات في سنجار. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تدعو ممثلين مدنيين من الإدارة الرسمية وكذلك من الإدارة الذاتية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وزعماء العشائر، للانضمام إلى الإشراف على عملية تشكيل قوة شرطة جديدة.

<sup>76</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط في الجيش وعضو في وحدات مقاومة سنجار، 8 أيار/مايو 2022. كما سقط للجيش ثلاث ضحايا وعدة إصابات أخرى. وادعى ضابط استخبارات أن اثنين من قتلى وحدات مقاومة سنجار كانوا أعضاء في حزب العمال الكردستاني من سورية وتركيا، وهو ادعاء أنكرته الوحدات. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط استخبارات، 6 أيار/مايو 2022.

<sup>77</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان وناشطين من سنجار، أيار/مايو 2022. انظر أيضاً Osama Gharizi, "Struggle for Sinjar: Iraqis' views on security in the disputed district", U.S. Institute of Peace, 5 April 2021.

<sup>78</sup> مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، 9 أيار/مايو 2022.

ويتطلب تحقيق التوازن بين الجنسين اهتماماً مركزاً. فبعض النساء الإيزيديات والمجموعات التي تدافع عن حقوق النساء تلاحظ أن الاتفاق لا يحتوي بنداً ينص على تعيين النساء في قوة الشرطة.<sup>79</sup> يؤدي غياب تمثيل النساء في المؤسسات الأمنية العراقية إلى مشاكل أوسع للسكان، جزئياً لأن الكثير من النساء يشعرن بعدم الارتياح لطلب المساعدة من عناصر الشرطة الذكور.<sup>80</sup> تكتسب مساعدة النساء على الوصول إلى الخدمات الأمنية أهمية خاصة في سنجان، حيث واجهت آلاف النساء الإيزيديات صدمة الاسترقاق والانتهاك في أعقاب اختطافهن من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، الذي كان بعض أتباعه من العرب المحليين. وقد يساعد إحداث حصة للنساء المجندات في وحدة مجتمعية تكون مسؤولة أمام الشرطة المحلية على إقناع النساء النازحات بالعودة.<sup>81</sup>

وتطرح وحدات مقاومة سنجان جملة من التحديات الشائكة الخاصة بها والتي تتطلب إدارة حذرة. فهي تعترض على تخصيص العدد الأكبر من الشواغر للإيزيديين النازحين، حيث تشك في أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، و عبر نفوذه في المخيمات التي يعيش فيها هؤلاء الناس الآن، سيكون قادراً على كسب اليد العليا في الإدارة الأمنية في سنجان. إلا أن نسبة النازحين إلى السكان الحاليين، وهي سبعة إلى ثلاثة، تبرر مثل هذه القسمة.<sup>82</sup> من غير المفاجئ أن وحدات مقاومة سنجان تجد متطلب التدقيق الأمني في خلفيات العناصر بغضاً بشكل خاص، لأنه يمكن أن يطبق بحيث يستبعد تلقائياً أي شخص هو عضو فعلي أو مشتبه بعضويته في وحدات مقاومة سنجان.<sup>83</sup> في هذه الأثناء، سعت وحدات مقاومة سنجان إلى ملء حصة السكان الحاليين في مناصب الشرطة بالموالين لها، بما في ذلك أشخاص لم يكونوا منضوين أصلاً تحت قيادتها، لتوفير فرص عمل والاحتفاظ في الوقت نفسه بقوة مسلحة خاصة بها.<sup>84</sup> من شأن هذه الممارسة أن تشكل عقبة أمام حل هذه القوات في المستقبل، بالنظر إلى أن قوات أخرى، بما فيها تلك المرتبطة بالحشد والحزب الديمقراطي الكردستاني، من المرجح أن تحتفظ بأعضاء خارج قوة الشرطة المحلية للسبب نفسه في غياب البدائل، كما نشير أدناه.

### 3. البند الأكثر إشكالية

البند الأكثر إشكالية في اتفاق عام 2020 يدعو إلى طرد حزب العمال الكردستاني و"إنهاء دور" أعضائه. وقد كان من المستحيل حتى الآن تنفيذ هذا البند، بين أشياء أخرى لأنه لم يتم التفاوض عليه مباشرة من قبل جميع اللاعين الرئيسيين، ولأنه يشير بشكل غير مباشر إلى حل وحدات مقاومة سنجان ولأنه لا يوفر لأفرادها بديلاً قابلاً للحياة. رفضت بغداد في البداية استعمال القوة ضد حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجان، واكتفت بانسحاب غير كامل جرى بعد توقيع الاتفاق بوقت قصير. سحب حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجان مقاتليهما من القضاء ومراكز النواحي، وأنز لا أعلامهما هناك، لكنهما احتفظا بقواعدهما على جبل سنجان وفي خنصور.<sup>85</sup>

لكن كما أظهرت الصدامات والقتال في نيسان/أبريل – أيار/مايو فإن هذا الترتيب غير مستقر. فقد نجم عن وجود حزب العمال الكردستاني تدخل تركي وبالمقابل دفع بغداد لاتخاذ مبادراتها الخاصة بها ضد التنظيم (لإبقاء أنقرة بعيدة) وفرض سلطتها على وحدات مقاومة سنجان (من أجل تعزيز قبضتها على الأمن المحلي). لكن وفي حين أن بغداد محقة في امتلاك أمن سنجان، فإنها لا تستطيع فعل ذلك بفعالية إذا ظلت تتصرف بطريقة تحول الكثير من السكان ضدها.

ومن غير المرجح تحقيق المزيد من التقدم ما لم تفك اللجنة المشتركة ارتباط مختلف الجهات الفاعلة من دون الدولة مع بعضها بعضاً، بشكل رئيسي بفصل حزب العمال الكردستاني عن وحدات مقاومة سنجان. وهكذا،

<sup>79</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نساء إيزيديات وممثلين عن منظمات غير حكومية، أربيل ودهوك، شباط/فبراير 2022.

<sup>80</sup> "Mapping Needs of Yazidi Women in Sinjar and Displaced Communities"، مرجع سابق.

<sup>81</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطات إيزيديات وموظفات في منظمات غير حكومية يعملن مع ضحايا تنظيم الدولة الإيزيديات، أربيل، شباط/فبراير 2022.

<sup>82</sup> انظر الملحق ب للمزيد من التفاصيل.

<sup>83</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في وحدات مقاومة سنجان، بغداد، شباط/فبراير 2022. كما اشتكى من أنه في وضع مناسبات عندما كانوا متوجهين هو وزملاؤه إلى بغداد كجزء من وفد رسمي للاجتماع مع مسؤولين حكوميين، كان الجيش يوقفهم على الطريق. وفي إحدى المرات، كان عليهم العودة والمحاولة مرة أخرى في اليوم التالي؛ وفي مرة أخرى، حلت مكالمة هاتفية مع مسؤول رفيع في بغداد المشكلة.

<sup>84</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، آذار/مارس 2022. تواجه الحكومة تحدياً في تفكيك قوة الأمن الداخلية (أسايش) التابعة لوحدات مقاومة سنجان وإدماج نحو 700 من أعضائها. حتى الآن، لم توافق الوحدات على اتخاذ هذه الخطوة مشيرة إلى مخاوف من أن السكان المتعاطفين مع الوحدات سيكونون في خطر إذا توقفت هذه القوة عن الوجود.

<sup>85</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، سنجان، أيلول/سبتمبر 2021.

ينبغي على بغداد محاولة إقناع أربيل وأنقرة بأن وحدات مقاومة سنجان ينبغي التعامل معها بوصفها مجموعة مسلحة عراقية أخرى، وليس كـ "تنظيم إرهابي". ولتحقيق هذه الغاية، ستحتاج بغداد، بالطبع، إلى الضغط على وحدات مقاومة سنجان من أجل منع نشاط حزب العمال الكردستاني في العراق.

ومن ثم ينبغي على اللجنة المشتركة وضع مسار لحل القوات وإعادة إدماجها بالنسبة لوحدات مقاومة سنجان وغيرها من المجموعات المسلحة المحلية الأخرى العاملة تحت مظلة الحشد، وأيضاً خارجه، مثل قوة قاسم شاشو، ووضعها تحت إشراف وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. وسيكون ذلك صعب التحقيق، إذ ليس هناك سابقة لجهود حل قوات بهذا الحجم في أي مكان في العراق. رغم ذلك، سيكون من الضروري القيام بمحاولة، لأنه في غياب مثل هذا الخيار، فإن بعض القواعد العسكرية لوحدات مقاومة سنجان ستبقى خارج نطاق وصول القوات الاتحادية، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في المزيد من الضربات الجوية التركية وإقناع النازحين بعدم العودة.

وفي حين أن الاتفاق ينص فقط على قوة شرطة محلية عدد أفرادها 2,500، فإن المجموعات المسلحة المختلفة معاً يبلغ عددها نحو 7,000 مقاتل إضافي.<sup>86</sup> ينبغي على الحكومة وضع خطة بعيدة المدى لإدماج أولئك المقاتلين الذين لا تستطيع تعيينهم في الشرطة المحلية لتعيينهم في قوات الأمن العاملة تحت مظلة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. رغم أن الجيش والشرطة الاتحادية يرسلان أفرادهما للخدمة بعيداً عن مناطقهم الأصلية، يمكن للحكومة أن تستثني السنجاريين الذين يفضلون البقاء في قضايتهم.

من أجل تسوية الوضع الأمني بشكل يرضي جميع الأطراف، قد تحتاج بغداد إلى الاستعانة بمحكمين من الخارج. فكثير من السنجاريين، سواء من السكان الحاليين أو النازحين، عبروا عن خيبة أمل عميقة بقدرة الدولة العراقية على توفير الأمن بشكل منفصل عن المصالح الحزبية.<sup>87</sup> لقد دعا رؤساء منظمات المجتمع المدني الأمم المتحدة لتوفير قوة حفظ سلام دولية بدلاً من ذلك.<sup>88</sup> وفي حين لم تلق هذه التوسلات استجابة، فإن دولاً غربية مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا وفرنسا، التي لديها مخاوف بشأن مستقبل سنجان يمكن أن ترمي بثقلها وراء نسخة مصغرة من الفكرة. يمكن أن تدعو هذه الدول إلى رقابة مدنية دولية على العمل الجاري لتنفيذ البنود الأمنية في الاتفاق. ويمكن للمشاركة الدولية أن تبدأ بالمساعدة على تأسيس قوة الشرطة المحلية ومن ثم الاستمرار في دعم الجهود لإدماج مقاتلين إضافيين في الوحدات تحت إشراف وزارتي الداخلية والدفاع.

تلعب يونامي مثل هذا الدور بشكل غير مباشر، لكن يمكن تعزيز دورها. فمن شأن إضفاء سمة رسمية على الإشراف المدني بدعم من مراقبين دوليين أن يوفر لهذا الجهد درجة أكبر من الشفافية والشرعية. على سبيل المثال، يمكن ليونامي أن تؤسس مكتباً فرعياً في مدينة سنجان وتزويده بموظفين يعملون كمراقبين ومستشارين للشرطة لتوفير الخبرة التقنية للعملية الموصوفة أعلاه.

### ج. التحرك قديماً لإعادة الإعمار بمدخلات من المجتمع المحلي

في حين يكلف الاتفاق اللجنة المشتركة لإعادة الإعمار، فإنه لا يحدد جدولاً زمنياً لهذا العمل أو يوفر المال لإنجازه.<sup>89</sup> كما هو الحال مع أحكام أخرى، يمكن لبغداد أن تتولى زمام القيادة في تمكين السكان من إعادة بناء أحيائهم. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن تساعد في تقييم مشاريع إعادة البناء والإشراف على إكمالها. لكن سيترتب على الحكومة المركزية أولاً أن تخصص موازنة لإعادة الإعمار. ومن المرجح أن يتم تأخير هذه الخطوة، بالنظر إلى أن القانون العراقي يمنع حكومة تصريف الأعمال من تقديم موازنة إلى البرلمان.

علاوة على ذلك، حتى بعد أن تخصص بغداد الأموال، فإن الكثير من السنجاريين سيتشككون في أن الأموال ستعود بالفائدة عليهم، لأن اللجنة المشتركة تضم فقط مسؤولين من بغداد وأربيل. وفي غياب إدارة محلية تضطلع بمهام اللجنة المشتركة وتتولى عملية إعادة الإعمار، يجب على بغداد أن تضمن ضم الممثلين المحليين إلى مداولات اللجنة.

<sup>86</sup> يستند هذا الرقم إلى مقابلات مجموعة الأزمات مع قادة للمجموعات المسلحة في سنجان، أيلول/سبتمبر 2021.

<sup>87</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من سنجان ونازحين سنجاريين، سنجان، أربيل ودهوك، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

<sup>88</sup> مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط مجتمع مدني، آذار/مارس 2022.

<sup>89</sup> انظر الملحق ب.

## V. الخلاصة

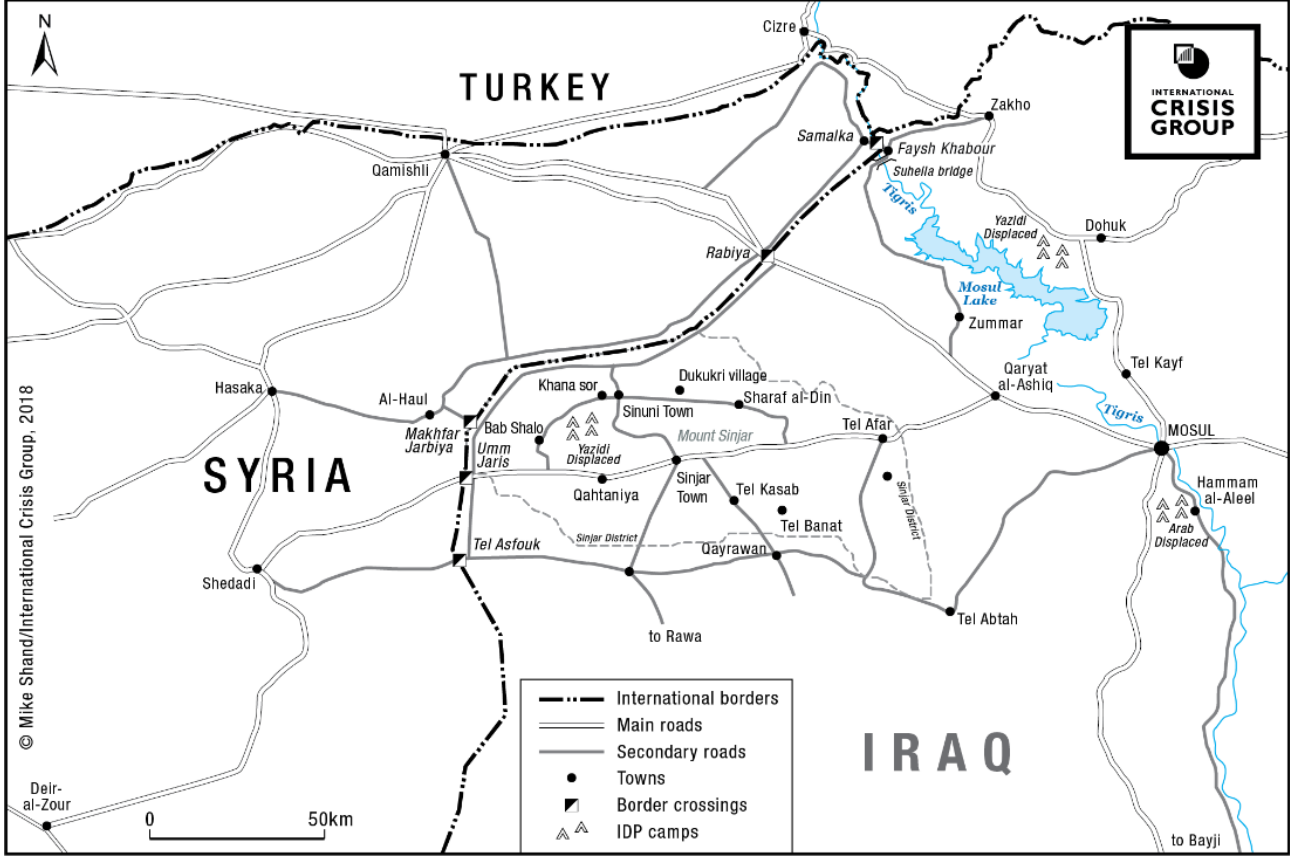
حوّلت أحداث وقعت خارج سنجان القضاء من منطقة هامشية إلى جائزة استراتيجية قيّمة. وصل تنظيم الدولة الإسلامية إليها في آب/أغسطس 2014 لربط الموصل بالرقعة في محاولة منه لإنشاء خلافة تمتد على مساحة سورية والعراق. وتسببت معاملته الوحشية للسكان الإيزيديين المحليين في استحضار المساعدة الخارجية للإيزيديين – بعد أن فات الأوان بالنسبة للكثيرين منهم، الذين إما قتلوا أو استعبدوا. وتمكن حزب العمال الكردستاني من استغلال الفراغ في السلطة بعد عام 2011 في شمال سورية لتوسيع نفوذه هناك، وبشكل متزايد على حساب تنظيم الدولة الإسلامية، وأيضاً على حساب الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقرّ انسحاب هذا الأخير من سنجان فرصة ذهبية لحزب العمال الكردستاني في القضاء ولاحقاً لمجموعات الحشد شبه العسكرية المدعومة إيرانياً. لكن حزب العمال الكردستاني لحقت به عدوته تركيا التي عوضت عن ضعف الحزب الديمقراطي الكردستاني بضربات جوية متكررة على حزب العمال الكردستاني وذرعه الإيزيدية المحلية وحدات مقاومة سنجان. وسط كل هذه الفوضى، فإن السكان الذين لم يهربوا سابقاً تركوا دون خدمات أساسية أو إعادة إعمار. والنازحون يحجمون عن العودة من المخيمات الموجودة في إقليم كردستان.

كان يمكن لاتفاق سنجان الذي وُقِع في تشرين الأول/أكتوبر 2020 أن يوفر سبيلاً لتخفيف حدة التوترات في القضاء، وتحقيق الاستقرار فيه وإطلاق جهود إعادة الإعمار، وأن يحفز عودة السكان النازحين وإعادة إحياء المنطقة. لكن بإقصاء أطراف رئيسية فاعلة على الأرض، فإن بغداد وأربيل حولتا الاتفاق إلى مجرد حبر على ورق، خصوصاً فيما يتعلق بالحكومة والأمن.

ويتمثل علاج ذلك في التزام بغداد وأربيل بالاتفاق الذي وافقتا عليه – تعيين قائمقام، إذا لزم الأمر بصفة مكلف، وتفكيك الروابط بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية وتوفير فرص الاندماج بالنسبة للمجموعات المحلية كجزء من تأمين القضاء، والشروع في عملية إعادة الإعمار – والعمل في الوقت نفسه على اجتذاب اللاعبين المحليين الذين تم إقصاؤهم إلى مفاوضات جديدة بشأن تنفيذ الاتفاق كاملاً. ستكون تلك مهمة صعبة، لكن ترك الوضع في سنجان كما هو – أي قضاء يمكن فيه لتلاشي قوة الدولة أن يغذي صراع قوى بين تركيا وإيران ووكلاء وحلفاء كل منهما – سيتسبب ببساطة بالمزيد من العنف والنزوح. وبعد كل ما عاناه سكان سنجان خلال العقد الماضي، فإن مثل ذلك المستقبل هو آخر ما يتمناه أي شخص لهم.

بغداد/بروكسل، 31 أيار/مايو 2022

الملحق أ: خريطة سنجار



## الملحق ب: نص اتفاق سنجان

### اتفاق إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في قضاء سنجان

لأجل إعادة الأمن والاستقرار ولتطبيع الأوضاع في قضاء سنجان وانسجاماً مع المبادئ الدستورية والقانونية ولمعالجة معاناة أهالي سنجان تمهيداً لعودة النازحين وتنظيم الإطار الإداري والأمني في القضاء اتفقت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لاستثمار الدعم الدولي لبناء الاستقرار والإعمار، على ما يلي:

#### 1. المحور الإداري:

أ. اختيار قائممقام جديد للقضاء يتمتع بالاستقلالية والمهنية والنزاهة والمقبولية ضمن الآليات الدستورية والقانونية.

ب. يتم النظر بالمواقع الإدارية الأخرى من قبل اللجنة المشتركة المشكلة من الطرفين بعد تسمية منصب القائم مقام على أن يراعى في ذلك مبادئ المهنية والنزاهة والتركيبية الاجتماعية للقضاء.

#### 2. المحور الأمني:

أ. تتولى الشرطة المحلية وجهازي الأمن الوطني والمخابرات حصراً مسؤولية الأمن في داخل القضاء ويتم إبعاد جميع التشكيلات المسلحة الأخرى خارج حدود قضاء سنجان.

ب. تعزيز الأمن في القضاء من خلال تعيين (2500) عنصر ضمن قوى الأمن الداخلي في سنجان مع ضمان إشراك عادل للنازحين في المخيمات من أهالي القضاء.

ج. إنهاء تواجد منظمة حزب العمال الكردستاني الـ (PKK) من قضاء سنجان والمناطق المحيطة بها وأن لا يكون للمنظمة وتوابعها أي دور في المنطقة.

#### 3. محور إعادة الإعمار:

تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لإعادة إعمار القضاء بالتنسيق مع الإدارة المحلية في محافظة نينوى ويتم تحديد مستواها وتفصيل مهامها من قبل رئيس مجلس الوزراء الاتحادي ورئيس مجلس وزراء إقليم كردستان.

4. لغرض متابعة ما ورد في المحورين الإداري والأمني أعلاه يتم تشكيل لجنة ميدانية مشتركة من الجهات المعنية من الطرفين لمتابعة تنفيذ سير ما جاء في الاتفاق.

ممثل الحكومة الاتحادية  
حميد رشيد فليح  
وكيل رئيس جهاز الأمن الوطني  
2020/10/1

ممثل حكومة إقليم كردستان  
ريبر أحمد خالد  
وزير الداخلية  
2020/10/1



## ملحق الاتفاق

جدول متابعة تنفيذ اتفاق إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في قضاء سنجان

ت	المهمة	جهات التنفيذ	الملاحظات
1	اختيار قائممقام جديد	0 اللجنة المشتركة 0 محافظ نينوى	وفق السياقات القانونية والدستورية
2	النظر بالمواقع الإدارية الأخرى في قضاء سنجان	0 اللجنة المشتركة 0 محافظ نينوى 0 القائممقام	وفق السياقات القانونية والدستورية
3	مسؤولية الأمن داخل قضاء سنجان	0 مديرية شرطة سنجان 0 جهاز الأمن الوطني 0 جهاز المخابرات الوطني 0 بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية في إقليم كردستان	
4	إبعاد جميع التشكيلات المسلحة والمجاميع غير القانونية خارج حدود قضاء سنجان	0 قيادة العمليات المشتركة 0 هيئة الحشد الشعبي	
5	تعيين 2500 عنصر ضمن قوى الأمن الداخلي في سنجان بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان	0 مكتب رئيس الوزراء الاتحادي 0 وزارة الداخلية الاتحادية	(1000) عنصر من أهالي سنجان و (1500) من النازحين في المخيمات من أهالي القضاء
6	التدقيق الأمني للمرشحين للتعيين في الفقرة (5)	0 اللجنة المشتركة	عدم شمول عناصر الـ (PKK) وتشكيلاتها
7	إنهاء تواجد منظمة حزب العمال الكردستاني الـ (PKK) من قضاء سنجان والمناطق المحيطة بها وأن لا يكون للمنظمة أو توابعها أي دور بالمنطقة	0 قيادة العمليات المشتركة	
8	تشكيل لجنة ميدانية مشتركة لغرض متابعة تنفيذ ما ورد في المحورين الإداري والأمني	0 اللجنة المشتركة	ممثلي الأجهزة الأمنية في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم
9	تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لإعادة إعمار قضاء سنجان بالتنسيق مع الإدارة المحلية في محافظة نينوى	0 مكتب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي 0 مكتب رئيس مجلس وزراء الإقليم	

ممثل الحكومة الاتحادية  
حميد رشيد فليح  
وكيل رئيس جهاز الأمن الوطني  
2020/10/1

ممثل حكومة إقليم كردستان  
ريبر أحمد خالد  
وزير الداخلية  
2020/10/1

## الملحق ج: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات تقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناعات القرار الدوليين، والإقليميين والوطنيين. كما تنشر مجموعة الأزمات *كر/بسيسووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 80 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org). تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناعات السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، ووزيرة خارجية الأرجنتين ورئيسة ديوان الأمين العام للأمم المتحدة السابقة، سوزانا مالكوررا.

عُيِّنت كمفورت إيرو رئيسة ومديرة تنفيذية لمجموعة الأزمات في كانون الأول/ديسمبر 2021. انضمت إيرو إلى مجموعة الأزمات أولاً كمديرة لمشروع غرب أفريقيا في عام 2001 ومن ثم رُقِّيت لتصبح مديرة لبرنامج أفريقيا ونائبة رئيس مؤقته. بين الفترتين اللتين عملت فيهما في مجموعة الأزمات، عملت في المركز الدولي للعدالة الانتقالية ولصالح الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا."

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وباكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكيف، ومانيلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والمؤسسات والموارد الخاصة. أما الأفكار، والآراء والتعليقات فتعود لها ولا تمثل أو تعكس وجهات نظر أي من المانحين. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الدفاع الوطني الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، ووزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، ووزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، ووزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ووزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، ووزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية القطرية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، الإمارات العربية المتحدة (وزارة الخارجية والتعاون الدولي وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ووزارة الخارجية والكمونولث والتنمية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، مؤسسة فورد، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، وشتيفتونغ ميركاتور، وصندوق ويلسبرينغ الإنساني.

## الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2019

### Special Reports and Briefings

*Council of Despair? The Fragmentation of UN Diplomacy*, Special Briefing N°1, 30 April 2019.

*Seven Opportunities for the UN in 2019-2020*, Special Briefing N°2, 12 September 2019.

*Seven Priorities for the New EU High Representative*, Special Briefing N°3, 12 December 2019.

*COVID-19 and Conflict: Seven Trends to Watch*, Special Briefing N°4, 24 March 2020 (also available in French and Spanish).

*A Course Correction for the Women, Peace and Security Agenda*, Special Briefing N°5, 9 December 2020.

*Ten Challenges for the UN in 2021-2022*, Special Briefing N°6, 13 September 2021.

### Israel/Palestine

*Defusing the Crisis at Jerusalem's Gate of Mercy*, Middle East Briefing N°67, 3 April 2019 (also available in Arabic).

*Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem*, Middle East Report N°202, 12 June 2019.

*The Gaza Strip and COVID-19: Preparing for the Worst*, Middle East Briefing N°75, 1 April 2020 (also available in Arabic).

*Gaza's New Coronavirus Fears*, Middle East Briefing N°78, 9 September 2020 (also available in Arabic).

*Beyond Business as Usual in Israel-Palestine*, Middle East Report N°225, 10 August 2021 (also available in Arabic).

*The Israeli Government's Old-New Palestine Strategy*, Middle East Briefing N°86, 28 March 2022 (also available in Arabic).

### Iraq/Syria/Lebanon

*Lessons from the Syrian State's Return to the South*, Middle East Report N°196, 25 February 2019.

*The Best of Bad Options for Syria's Idlib*, Middle East Report N°197, 14 March 2019 (also available in Arabic).

*After Iraqi Kurdistan's Thwarted Independence Bid*, Middle East Report N°199, 27 March 2019 (also available in Arabic and Kurdish).

*Squaring the Circles in Syria's North East*, Middle East Report N°204, 31 July 2019 (also available in Arabic).

*Iraq: Evading the Gathering Storm*, Middle East Briefing N°70, 29 August 2019 (also available in Arabic).

*Averting an ISIS Resurgence in Iraq and Syria*, Middle East Report N°207, 11 October 2019 (also available in Arabic).

*Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS*, Middle East Report N°208, 18 November 2019.

*Ways out of Europe's Syria Reconstruction Conundrum*, Middle East Report N°209, 25 November 2019 (also available in Arabic and Russian).

*Steadying the New Status Quo in Syria's North East*, Middle East Briefing N°72, 27 November 2019 (also available in Arabic).

*Easing Syrian Refugees' Plight in Lebanon*, Middle East Report N°211, 13 February 2020 (also available in Arabic).

*Silencing the Guns in Syria's Idlib*, Middle East Report N°213, 15 May 2020 (also available in Arabic).

*Pulling Lebanon out of the Pit*, Middle East Report N°214, 8 June 2020 (also available in Arabic).

*Iraq: Fixing Security in Kirkuk*, Middle East Report N°215, 15 June 2020 (also available in Arabic).

*Exiles in Their Own Country: Dealing with Displacement in Post-ISIS Iraq*, Middle East Briefing N°79, 19 October 2020 (also available in Arabic).

*How Europe Can Help Lebanon Overcome Its Economic Implosion*, Middle East Report N°219, 30 October 2020 (also available in Arabic).

*Avoiding Further Polarisation in Lebanon*, Middle East Briefing N°81, 10 November 2020 (also available in Arabic).

*Iraq's Tishreen Uprising: From Barricades to Ballot Box*, Middle East Report N°223, 26 July 2021 (also available in Arabic).

*Managing Lebanon's Compounding Crises*, Middle East Report N°228, 28 October 2021 (also available in Arabic).

*Syria: Shoring Up Raqqa's Shaky Recovery*, Middle East Report N°229, 18 November 2021 (also available in Arabic).

### North Africa

*Decentralisation in Tunisia: Consolidating Democracy without Weakening the State*, Middle East and North Africa Report N°198, 26 March 2019 (only available in French).

*Addressing the Rise of Libya's Madkhali-Salafis*, Middle East and North Africa Report N°200, 25 April 2019 (also available in Arabic).

*Post-Bouteflika Algeria: Growing Protests, Signs of Repression*, Middle East and North Africa Briefing N°68, 26 April 2019 (also available in French and Arabic).

- Of Tanks and Banks: Stopping a Dangerous Escalation in Libya*, Middle East and North Africa Report N°201, 20 May 2019.
- Stopping the War for Tripoli*, Middle East and North Africa Briefing N°69, 23 May 2019 (also available in Arabic).
- Avoiding a Populist Surge in Tunisia*, Middle East and North Africa Briefing N°73, 4 March 2020 (also available in French).
- Algeria: Bringing Hirak in from the Cold?* Middle East and North Africa Report N°217, 27 July 2020 (also available in Arabic and French).
- Fleshing Out the Libya Ceasefire Agreement*, Middle East and North Africa Briefing N°80, 4 November 2020 (also available in Arabic).
- Time for International Re-engagement in Western Sahara*, Middle East and North Africa Briefing N°82, 11 March 2021.
- Libya Turns the Page*, Middle East and North Africa Report N°222, 21 May 2021 (also available in Arabic).
- Jihadisme en Tunisie : éviter la recrudescence des violences*, Middle East and North Africa Briefing N°83, 4 June 2021 (only available in French).
- Relaunching Negotiations over Western Sahara*, Middle East and North Africa Report N°227, 14 October 2021 (also available in Arabic).
- Steering Libya Past Another Perilous Crossroads*, Middle East and North Africa Briefing N°85, 18 March 2022 (also available in Arabic).
- Saïed's Tunisia: Promoting Dialogue and Fixing the Economy to Ease Tensions*, Middle East and North Africa Report N°232, 6 April 2022 (only available in French).
- Iran/Yemen/Gulf**
- On Thin Ice: The Iran Nuclear Deal at Three*, Middle East Report N°195, 16 January 2019 (also available in Farsi and Arabic).
- Saving the Stockholm Agreement and Averting a Regional Conflagration in Yemen*, Middle East Report N°203, 18 July 2019 (also available in Arabic).
- Averting the Middle East's 1914 Moment*, Middle East Report N°205, 1 August 2019 (also available in Farsi and Arabic).
- After Aden: Navigating Yemen's New Political Landscape*, Middle East Briefing N°71, 30 August 2019 (also available in Arabic).
- Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact*, Middle East Report N°206, 19 September 2019 (also available in Arabic).
- The Iran Nuclear Deal at Four: A Requiem?*, Middle East Report N°210, 16 January 2020 (also available in Arabic and Farsi).
- Preventing a Deadly Showdown in Northern Yemen*, Middle East Briefing N°74, 17 March 2020 (also available in Arabic).
- Flattening the Curve of U.S.-Iran Tensions*, Middle East Briefing N°76, 2 April 2020 (also available in Arabic).
- The Urgent Need for a U.S.-Iran Hotline*, Middle East Briefing N°77, 23 April 2020 (also available in Farsi).
- The Middle East between Collective Security and Collective Breakdown*, Middle East Report N°212, 27 April 2020 (also available in Arabic).
- Rethinking Peace in Yemen*, Middle East Report N°216, 2 July 2020 (also available in Arabic).
- Iran: The U.S. Brings Maximum Pressure to the UN*, Middle East Report N°218, 18 August 2020 (also available in Arabic).
- The Iran Nuclear Deal at Five: A Revival?*, Middle East Report N°220, 15 January 2021 (also available in Arabic and Farsi).
- The Case for More Inclusive – and More Effective – Peacemaking in Yemen*, Middle East Report N°221, 18 March 2021 (also available in Arabic).
- Iran: The Riddle of Raisi*, Middle East Report N°224, 5 August 2021 (also available in Arabic).
- A Time for Talks: Toward Dialogue between the Gulf Arab States and Iran*, Middle East Report N°226, 24 August 2021 (also available in Arabic).
- After al-Bayda, the Beginning of the Endgame for Northern Yemen?*, Middle East Briefing N°84, 14 October 2021 (also available in Arabic).
- The Iran Nuclear Deal at Six: Now or Never*, Middle East Report N°230, 17 January 2022 (also available in Arabic).
- Brokering a Ceasefire in Yemen's Economic Conflict*, Middle East Report N°231, 20 January 2022 (also available in Arabic).
- Truce Test: The Huthis and Yemen's War of Narratives*, Middle East Report N°233, 29 April 2022 (also available in Arabic).

## الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

## PRESIDENT

**Comfort Ero**

Former Crisis Group Vice Interim President and Africa Program Director

## CO-CHAIRS

**Frank Giustra**

President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

**Susana Malcorra**

Former Foreign Minister of Argentina

## OTHER TRUSTEES

**Fola Adeola**

Founder and Chairman, FATE Foundation

**Hushang Ansary**

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

**Gérard Araud**

Former Ambassador of France to the U.S.

**Carl Bildt**

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

**Sandra Breka**

CEO of the Robert Bosch Stiftung

**Maria Livanos Cattau**

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

**Ahmed Charai**

Chairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur*

**Nathalie Delapalme**

Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

**Alexander Downer**

Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

**Sigmar Gabriel**

Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

**Hu Shuli**

Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

**Mo Ibrahim**

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

**Wadah Khanfar**

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

**Nasser al-Kidwa**

Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

**Bert Koenders**

Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

**Andrey Kortunov**

Director General of the Russian International Affairs Council

**Ivan Krastev**

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

**Tzipi Livni**

Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

**Helge Lund**

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

**Lord (Mark) Malloch-Brown**

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

**William H. McRaven**

Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

**Shivshankar Menon**

Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

**Naz Modirzadeh**

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

**Federica Mogherini**

Former High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy

**Saad Mohseni**

Chairman and CEO of MOBY Group

**Ayo Obe**

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

**Lubna Olayan**

Chair of Executive Committee and Deputy Chairperson of Olayan Financing Company (OFC)

**Meghan O'Sullivan**

Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

**Kerry Propper**

Managing Partner of ATW Partners; Founder and Chairman of Chardan Capital

**Ahmed Rashid**

Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

**Ghassan Salamé**

Former UN Secretary-General's Special Representative and Head of the UN Support Mission in Libya; Former Minister of Culture of Lebanon; Founding Dean of the Paris School of International Affairs, Sciences Po University

**Juan Manuel Santos Calderón**

Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

**Ellen Johnson Sirleaf**

Former President of Liberia

**Alexander Soros**

Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

**George Soros**

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

**Aleander Stubb**

Director of the School of Transnational Governance; Former Prime Minister of Finland

**Darian Swig**

Founder and President, Article 3 Advisors; Co-Founder and Board Chair, Article3.org

**Helle Thorning-Schmidt**

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

**Wang Jisi**

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

## CORPORATE COUNCILS

A distinguished group of companies who share Crisis Group's vision and values, providing support and sharing expertise to strengthen our efforts in preventing deadly conflict.

## President's Council

## CORPORATE

BP  
Shearman & Sterling LLP  
White & Case LLP

## INDIVIDUAL

(2) Anonymous  
David Brown & Erika Franke  
The Edelman Family  
Foundation

Stephen Robert  
Alexander Soros  
Ian R. Taylor

## International Advisory Council

## CORPORATE

(1) Anonymous  
APCO Worldwide Inc.  
Chevron  
Edelman UK & Ireland  
Eni  
Equinor  
Ninety One  
Tullow Oil plc  
Warburg Pincus

## INDIVIDUAL

(3) Anonymous  
Mark Bergman  
Stanley Bergman & Edward  
Bergman  
Peder Bratt  
Lara Dauphinee  
Herman De Bode  
Ryan Dunfield  
Tanaz Eshaghian  
Seth & Jane Ginns  
Ronald Glickman  
Geoffrey R. Hoguet &  
Ana Luisa Ponti  
Geoffrey Hsu

David Jannetti  
Faisal Khan  
Cleopatra Kitt  
Samantha Lasry  
Jean Manas & Rebecca Haile  
Dror Moreh  
Lise Strickler & Mark Gallogly  
Charitable Fund  
The Nommontu Foundation  
Brian Paes-Braga  
Kerry Propper  
Duco Sickinghe  
Nina K. Solarz  
Raffi Vartanian

## Ambassador Council

Rising leaders from diverse fields who contribute their perspectives and talents to support Crisis Group's mission.

Christina Bache  
Alieu Bah  
Amy Benziger  
James Blake  
Thomas Cunningham  
Matthew Devlin  
Sabrina Edelman  
Sabina Frizell  
Sarah Covill  
Lynda Hammes  
Joe Hill  
Lauren Hurst

Reid Jacoby  
Tina Kaiser  
Jennifer Kanyamibwa  
Gillian Lawie  
David Litwak  
Madison Malloch-Brown  
Megan McGill  
Hamesh Mehta  
Clara Morain Nabity  
Gillian Morris  
Duncan Pickard  
Lorenzo Piras

Betsy (Colleen) Popken  
Sofie Roehrig  
Perfecto Sanchez  
Rahul Sen Sharma  
Chloe Squires  
Leeanne Su  
AJ Twombly  
Theodore Waddelow  
Zachary Watling  
Grant Webster  
Sherman Williams  
Yasin Yaqubie

## SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

**Martti Ahtisaari**  
Chairman Emeritus

**George Mitchell**  
Chairman Emeritus

**Thomas R. Pickering**  
Chairman Emeritus

**Gareth Evans**  
President Emeritus

**Kenneth Adelman**  
**Adnan Abu-Odeh**  
**HRH Prince Turki al-Faisal**  
**Celso Amorim**

**Graça Machel**  
**Jessica T. Mathews**  
**Miklós Németh**  
**Christine Ockrent**

**Óscar Arias**  
**Richard Armitage**  
**Diego Arria**  
**Zainab Bangura**  
**Nahum Barnea**  
**Kim Beazley**  
**Shlomo Ben-Ami**  
**Christoph Bertram**  
**Lakhdar Brahimi**  
**Kim Campbell**  
**Jorge Castañeda**  
**Joaquim Alberto Chissano**  
**Victor Chu**  
**Mong Joon Chung**  
**Sheila Coronel**  
**Timothy Ong**  
**Roza Otunbayeva**  
**Olara Otunnu**  
**Lord (Christopher) Patten**

**Pat Cox**  
**Gianfranco Dell'Alba**  
**Jacques Delors**  
**Alain Destexhe**  
**Mou-Shih Ding**  
**Uffe Ellemann-Jensen**  
**Stanley Fischer**  
**Carla Hills**  
**Swanee Hunt**  
**Wolfgang Ischinger**  
**Aleksander Kwasniewski**  
**Ricardo Lagos**  
**Joanne Leedom-Ackerman**  
**Todung Mulya Lubis**

**Fidel V. Ramos**  
**Olympia Snowe**  
**Javier Solana**  
**Pär Stenbäck**